

Distr.: General  
7 February 2023  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 7 شباط/فبراير 2023 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بالسودان

يتشرف فريق الخبراء المعني بالسودان بأن يحيل طيه، وفقا للفقرة 2 من قرار مجلس الأمن  
2620 (2022)، التقرير النهائي عن أعماله.

وقد قدم التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان في  
29 كانون الأول/ديسمبر 2022، ونظرت فيه اللجنة في 6 شباط/فبراير 2023.

ويرجو الفريق ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير وإصدارهما كوثيقة من  
وثائق المجلس.

(توقيع) لورا فيكتوريا برنال مونكادا

منسقة

فريق الخبراء المعني بالسودان

(توقيع) نيكولاي دوبرونرافين

خبير

(توقيع) باتريك لوتس

خبير

(توقيع) راجيف ياداف

خبير



الرجاء إعادة استعمال الورق



## التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالسودان

### موجز

ما تزال الحركات المسلحة الدarfورية التي وقّعت على اتفاق جوبا للسلام في السودان ملتزمة به. وظلت حركة/جيش تحرير السودان (جناح عبد الواحد) بقيادة عبد الواحد محمد أحمد النور خارج اتفاق السلام، ولكنها امتنعت أيضا عن القيام بأعمال عسكرية كبيرة ضد قوات حكومة السودان. كما ظلت الجماعات المسلحة القبلية، المعروفة على نطاق واسع باسم "الميليشيات القبلية"، خارج الاتفاق. وظلت حكومة السودان على التزامها بالاتفاق واستخدمت اتفاقات إضافية للمصالحة بين القبائل كأدوات لصنع السلام على الصعيد المحلي. وبدأت عدة حركات دارفورية غير موقعة موجودة في ليبيا محادثات مع حكومة السودان بشأن ترتيبات أمنية غير متصلة بالاتفاق في إطار عملية منفصلة ("عملية نيامي").

وظلت الأزمة السياسية على الصعيد الوطني دونما حلّ بينما استمر تدهور الوضع الاقتصادي. وقد أثر تشرذم الجهات الفاعلة السياسية، مقترنا بالضعف الاقتصادي، وكذلك الضغوط الخارجية المستمرة والمتنوعة، على القدرات المالية والإدارية والأمنية للسلطات السودانية في دارفور. وواصل كل من جناح عبد الواحد ولجان المقاومة والشيوعيين وبعض القوى السياسية الأخرى رفض الاتفاق ككل. وشعر المشردون داخليا في شمال دارفور وغربها وجنوبها أن الاتفاق أدى في الواقع إلى تفاقم حالتهم. وفي حين توصلت الجهات الفاعلة السياسية المدنية والجيش إلى اتفاق بشأن الانتقال السياسي الوطني في 5 كانون الأول/ديسمبر 2022، فقد رفضه معظم الحركات الدarfورية الموقعة. وتضمن الاتفاق تعديل اتفاق جوبا للسلام بطريقة لا يتضح معها دور الحركات الدarfورية بموجب الترتيب الجديد.

وواصلت جميع دول المنطقة دعم عملية السلام في السودان. ووفقا لما أفادت به السلطات السودانية، فإن الوضع على الحدود هادئ. غير أن تأخر الانتقال السياسي والنزاعات الداخلية في الدول المجاورة يمكن أن يؤثر على الحالة الأمنية في دارفور.

وكانت الحالة الأمنية في دارفور هشة، ولا سيما خلال النصف الأول من العام، في حين كان تنفيذ اتفاق جوبا للسلام بطيئا ومجزأ. وكان الإنجاز الوحيد الجدير بالذكر خلال الفترة المشمولة بالتقرير هو تدريب وتخريج ما يقدر بنحو 2 000 من أفراد الحركات المسلحة الدarfورية الذين كان من المتوقع أن يشكلوا جزءا من قوة حفظ الأمن المشتركة، التي صُممت هي نفسها للجمع بين قوات حكومة السودان والحركات المسلحة. ومع ذلك، فقد تأخر نشر هؤلاء المتدربين أساسا بسبب خلافات حول هيكل القيادة الموحدة والتمويل. وأبرزت الأطراف المحاورة الحكومية مرارا وتكرارا للفريق أن عدم مواصلة تنفيذ الاتفاق يعزى إلى عدم توافر الموارد المالية.

وفي الوقت نفسه، فقد انخرطت قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية والحركات المسلحة الدarfورية الموقعة في حملات تجنيد شرسة. وتفاقت الحالة الأمنية بسبب عملية النشر الواسعة النطاق لمقاتلي الحركات المسلحة وأفراد قوات الدعم السريع، الذين غالبا ما شاركوا في النزاعات المحلية في جميع أنحاء دارفور. وإضافة إلى ذلك، فقد وقع أكبر انتهاك لوقف إطلاق النار منذ توقيع الاتفاق في نيسان/أبريل 2022 في غرب دارفور (كرينك والجنية) عندما اشتبكت قوات الدعم السريع مع إحدى الحركات المسلحة، وهي التحالف السوداني. ومع أنه شُرع في إجراء تحقيقين في أعمال العنف، فلم يُعتقل سوى شخص واحد.

وتصاعدت أعمال العنف أيضا في جبل مرة في تشرين الثاني/نوفمبر عندما اشتبك جناح عبد الواحد مع فصيل منشق بقيادة مبارك ولدوك.

وفي حزيران/يونيه 2022، سافر اللواء محمد حمدان دقلو (المعروف باسم "حميدتي") إلى شمال دارفور وغربها للدعوة من أجل عمليات سلام محلية، مما تمخض عنه توقيع العديد من اتفاقات المصالحة. وعزت حكومة السودان السلام النسبي الذي ساد في النصف الثاني من العام إلى هذه الاتفاقات. ومع ذلك، فقد أكد كثيرون أن هذه الاتفاقات مفتقرة إلى الشرعية وعلى أن من غير المرجح أن تحقق استقرارا طويلا للأجل.

ولما كانت أنشطة الارتزاق التي تقوم بها الحركات المسلحة الدارفورية في ليبيا قد غدت أقل ربحا مما كانت عليه في السنوات السابقة، فقد أصبحت الأعمال التجارية الانتهازية والأنشطة الإجرامية مصدر الإيرادات الرئيسي للحركات المسلحة في ليبيا. وفي المقابل، ففي دارفور، أصبحت نقاط المكوس غير القانونية مصدرا جديدا لتمويل الجماعات المسلحة الموقعة. وواصل جناح عبد الواحد الترتيب من مناجم الذهب في جبل مرة ومن الأنشطة التجارية في جنوب السودان.

وفيما يتعلق بالأسلحة وحظر الأسلحة، فقد تكتف انتشار الأسلحة والذخائر في دارفور، وهو ما زال يطرح تهديدا خطيرا للأمن هناك. وخلقت الأعداد المتزايدة من الأسلحة في أيدي السكان المدنيين عقبة كأداء أمام حكومة السودان في ضمان الأمن في دارفور. ومن ناحية أخرى، فقد قام بعض القوات الحكومية بدور مزعزع للاستقرار عندما قامت هي ذاتها بتسليح القبائل. وعلى الرغم من التزام الحركات المسلحة الموقعة في اتفاق جوبا للسلام بتسليم أسلحتها وعتادها العسكري، فإنها لم تتخل إلا عن كم صغير من الأسلحة الصغيرة في حين احتفظت بالأسلحة الثقيلة.

وفيما يتعلق بتدابير الجزاءات، فقد استمرت انتهاكات حظر الأسلحة، حيث لم تحصل حكومة السودان على موافقة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان على نقل إمدادات عسكرية وأسلحة إلى دارفور. وبسبب عدم إبداء التعاون من جانب حكومة السودان ودول المنطقة، فإن تنفيذ حظر السفر وتجميد الأصول ظل يشكل تحديا.

## المحتويات

## الصفحة

6	أولا - مقدمة .....
6	ثانيا - عملية السلام .....
8	ثالثا - السياق الوطني .....
9	رابعا - السياق الإقليمي .....
10	ألف - تشاد .....
11	باء - ليبيا .....
11	جيم - جمهورية أفريقيا الوسطى .....
12	دال - جنوب السودان .....
13	هاء - مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر .....
13	واو - المنظمات الإقليمية .....
14	خامسا - اتفاق جوبا للسلام .....
14	ألف - تنفيذ اتفاق جوبا للسلام .....
15	باء - عمليات التجنيد العسكري .....
16	جيم - الجماعات المسلحة الدارفورية .....
17	سادسا - الحركات المسلحة الدارفورية الموقعة وغير الموقعة في ليبيا .....
18	سابعا - الجماعات المسلحة غير الموقعة في جنوب السودان .....
18	ثامنا - ديناميات النزاع في دارفور .....
19	ألف - انتهاك وقف إطلاق النار في كرينك والجنينة (22-25 نيسان/أبريل 2022) .....
20	باء - العنف في جبل مرة (2-27 تشرين الثاني/نوفمبر 2022) .....
21	تاسعا - تمويل الجماعات المسلحة الدارفورية .....
21	ألف - حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في دارفور .....
23	باء - الجماعات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام .....
23	جيم - الجماعات المسلحة الدارفورية في جنوب السودان .....
24	دال - تمويل الجماعات المسلحة في ليبيا .....
26	هاء - ضبط الذهب في الإمارات العربية المتحدة .....

26	عاشرا - الأسلحة وحظر الأسلحة .....
27	ألف - انتشار الأسلحة في دارفور .....
28	باء - انتهاكات حظر الأسلحة وزيادة انعدام الأمن .....
29	حادي عشر - حماية المدنيين .....
29	ألف - تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين في دارفور .....
30	باء - اتفاقات المصالحة والاعتقالات والاحتجازات التعسفية .....
31	جيم - نشر جنود قوات الدعم السريع .....
31	دال - العنف ضد المرأة والفتاة .....
32	هاء - المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان السابقة والrahنة .....
32	واو - الحالة الإنسانية الrahنة .....
33	ثاني عشر - حظر السفر وتجميد الأصول .....
33	ألف - جعفر محمد الحسن (الرقم المرجعي الدائم: SDi.001) .....
34	باء - جبريل عبد الكريم إبراهيم مايو (الرقم المرجعي الدائم: SDi.004) .....
34	جيم - موسى هلال عبد الله النسيم (الرقم المرجعي الدائم: SDi.002) .....
36	ثالث عشر - التوصيات .....
38	المرفقات .....

## أولا - مقدمة

1 - في 15 شباط/فبراير 2022، اتخذ مجلس الأمن القرار 2620 (2022) الذي كُلف بموجبه فريق الخبراء بجملته أمور منها أن يقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) تقريراً نهائياً في موعد أقصاه 13 كانون الثاني/يناير 2023. ويعرض الفريق في هذا التقرير النتائج التي خلص إليها والتحقيقات التي أجراها منذ بداية ولايته في 13 آذار/مارس 2022.

2 - وقد اضطلع الفريق بمهمتين اثنتين في السودان، ولا سيما في دارفور، في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر. وعقد الفريق اجتماعات مع حكومة السودان على الصعيدين الوطني والمحلي، بما في ذلك مفوضية العون الإنساني؛ واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ومفوضية السلام الوطنية؛ ووزارة الداخلية؛ ووزارة العدل؛ والقوات المسلحة السودانية؛ وجهاز المخابرات العامة؛ وقوة الشرطة السودانية؛ وقوات الدعم السريع؛ والولاية في دارفور؛ والحركات المسلحة الدارفورية. واجتمع الفريق أيضاً مع ممثلين عن المجتمع المدني، بمن فيهم المشردون داخلياً؛ وضحايا العنف وشهود العيان عليه؛ ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية؛ والسلطات التقليدية. وإضافة إلى ذلك، فقد التقى الفريق بممثلي مختلف وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، والسلك الدبلوماسي. وقام الفريق أيضاً، خلال ولايته، بزيارات إلى الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والإمارات العربية المتحدة، وفرنسا، وكينيا، ومصر، وحيدر أباد (الهند).

3 - ويود الفريق أن يعرب عن تقديره لحكومة السودان على ما تلقاه من مساعدة خلال بعثته إلى السودان، بما في ذلك إصدار تصريح السفر إلى دارفور، وتيسير الاجتماعات مع مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية في الخرطوم ودارفور، والمساعدة في مجال اللوجستيات.

4 - وعمل الفريق بشكل يتوافق تماماً مع أفضل الممارسات والأساليب التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزءات (انظر S/2006/997). وجمع الفريق معلومات من مصادر مختلفة، بما في ذلك الأطراف المحاورة الحكومية وجهات الاتصال المحلية، وكذلك من خلال البحوث المكتبية والتداول بالفيديو والمقابلات الهاتفية. ورجع إلى وسائط إعلام مختلفة. وقد جُمعت المعلومات الواردة في هذا التقرير وقورنت من ثلاثة مصادر مختلفة على الأقل.

## ثانياً - عملية السلام

5 - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الجماعات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام في السودان الموجودة في دارفور<sup>(1)</sup> على التزامها بالاتفاق؛ وفي الوقت نفسه، لم ينضم معظمها إلى الاتفاق الإطار، الموقع في 5 كانون الأول/ديسمبر، والذي سيُعدّل بموجبه اتفاق جوبا للسلام. وامتنع جناح عبد الواحد من حركة/جيش تحرير السودان، وهو الحركة الرئيسية غير الموقعة في دارفور، عن القيام بأعمال عسكرية

(1) شملت الحركات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام حركة/جيش تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوي (فصيل مني مناوي)؛ وحركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم؛ وحركة/جيش تحرير السودان - المجلس الانتقالي بقيادة الهادي إدريس؛ وتجمع قوات تحرير السودان (وهو تحالف من الحركات) بقيادة الطاهر هاجر؛ والتحالف السوداني (وهو تحالف آخر من الحركات) بقيادة خميس عبد الله أبكر؛ وجماعتين منشقتين عن حركة/جيش تحرير السودان غير الموقعة بقيادة عبد الواحد؛ والجبهة الثالثة - تمازج (انظر أيضاً S/2022/48، المرفق 6).

كبيرة، بل ونسق أنشطته الاقتصادية والتعليمية مع قوات الأمن السودانية التابعة للدولة (انظر الفقرات 7 و 56-60). وظلت الجماعات المسلحة القبليّة، المعروفة على نطاق واسع باسم "الميليشيات القبليّة"، خارج اتفاق جوبا للسلام، وأي نوع من اتفاقات السلام غير الرسمية. واستخدمت حكومة السودان، مؤكدة التزامها باتفاق جوبا للسلام، اتفاقات مصالحة بين القبائل كأدوات لصنع السلام على الصعيد المحلي. وأشرفت قوات الدعم السريع على معظم هذه الاتفاقات. ومنذ حزيران/يونيه، يجري العديد من الحركات الدارفورية غير الموقعة المتواجدة في ليبيا محادثات مع حكومة السودان في إطار ما يسمى بعملية نيامي، بدعم من بروميدياسيون (Promediation)، وهي منظمة غير حكومية فرنسية، وبشكل منفصل عن اتفاق جوبا للسلام.

6 - وواصلت الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق دارفور للسلام دعم الاتفاق، إذ إنه منح قادتها مناصب في مؤسسات الدولة وتضمن ضمانات بعمليات إدماج في القوات المسلحة السودانية أو التسريح. وفي هذا السياق، لم ترحب حركة/جيش تحرير السودان بقيادة مني مناوي ولا حركة العدل والمساواة بفكرة تعديل الاتفاق، ما يمكن أن يُضعف مواقف قادتهما على الصعيد الوطني.

7 - وواصل جناح عبد الواحد، وهو الحركة المسلحة الرئيسية غير الموقعة في دارفور، ممارسة السيطرة على ما يسمى "الأراضي المحررة" في جبل مرة. واستمرت العلاقات التجارية بين "الأراضي المحررة" وبقية دارفور دون انقطاع؛ ونُقل أطفال من جبل مرة إلى مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة من أجل التقدم للامتحانات المدرسية. وكانت الاشتباكات العنيفة في جبل مرة ناجمة في معظمها عن اقتتال داخلي بين حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، الموالي لعبد الواحد والفصائل المنشقة، ولا سيما فصائل مبارك ولدوك. واستخدمت قوات الدعم السريع هذا الفصيل وكيلا لها. وإدراكا من جناح عبد الواحد لذلك، فقد هدد بانتهاك وقف إطلاق النار. وإلى جانب جناح عبد الواحد، فقد مارست الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال (وهي الفصيل الذي يتزعمه عبد العزيز الحلو) بعض النفوذ، ولا سيما في صفوف قبيلة المساليت في غرب دارفور، ولكن لم يكن لها هي منطقة سيطرة في دارفور. واستمر نشاط الميليشيات القبليّة في دارفور، ولا سيما في أوساط الرعاة. وشاركت هذه الجماعات في أعمال عنف قبليّة، على نحو ما حدث في وسط دارفور، شاركت فيها قبيلتا المسيرية وأولاد راشد.

8 - وقد عملت حكومة السودان بشكل منهجي على إبرام اتفاقات للمصالحة المحلية في دارفور، وأطلعت السلطات السودانية الفريق على بعض هذه الاتفاقات<sup>(2)</sup>. وأعقب توقيع اتفاقات المصالحة في بعض الأحيان بذل مزيد من الجهود للتعايش السلمي بين القبائل على المستوى المحلي. فعلى سبيل المثال، توصلت قبيلتا المساليت والفولاني إلى اتفاق بشأن المصالحة يشمل محليتي تلس وقريضة في جنوب دارفور. وبعد الاتفاق، عززت قوات الدعم السريع وجودها في تلس، مؤكدة روح الودّ تجاه مجتمعات قبيلة الفولاني المحلية. وفي قريضة، شملت أنشطة المصالحة مباراة بكرة القدم مع تلس، دون وقوع أي حوادث. ووفقا لما أفادت به سلطات قريضة، فإن الميليشيات لم تقم بأي أنشطة، وكان الوضع "آمنا للغاية"<sup>(3)</sup>. بيد أن الفريق لم يتمكن من زيارة قريضة لإجراء مزيد من التحقيقات. ووفقا لما أفادت الأطراف المحاورة غير التابعة للدولة، فإن السبب في إلغاء هذه الزيارة يعود، بشكل جزئي، إلى حادث سرقة للماشية في المحلية.

(2) انظر المرفق 7.

(3) اجتماع الفريق مع المدير التنفيذي لمحلية قريضة، نيالا، كانون الأول/ديسمبر 2022.

9 - ولا يزال من غير الواضح إلى أي مدى يمكن لاتفاقات المصالحة المحلية أن تحقق أكثر من استراحة سلام قصيرة للقبائل المتضررة. وأبلغ بعض الأطراف المحاوره الفريق بأن السلطات اعتقلت معارضي اتفاقات المصالحة. وعلاوة على ذلك، ووفقاً لما ذكره بعض الأطراف المحاوره، "هذا لكم [الفريق]، وللمجتمع الدولي"<sup>(4)</sup>. ويمكن أن تعزى شكوك البعض إلى أن المصالحة قادها رئيس لجنة المصالحة والسلام في قوات الدعم السريع، العقيد موسى حامد أمبيلو، الذي اتهم سابقاً بالمشاركة في عنف قبلي في غرب دارفور (مخيم كريندق الأول) (انظر الفرع الحادي عشر).

10 - وفي الفترة الواقعة ما بين 9 و 11 حزيران/يونيه، حاول العديد من الحركات الدارفورية غير الموقعة في ليبيا التوصل إلى اتفاق منفصل عن اتفاق جوبا للسلام بشأن ترتيبات أمنية مع حكومة السودان. وشاركت هذه الحركات في محادثات في نيامي ("عملية نيامي")، تمخض عنها بيان مشترك<sup>(5)</sup>. ورحبت السلطات السودانية بالجهود الجارية لحركات "نيامي" من أجل التوحد في إطار جامع هو تحالف قوى المسار الديمقراطي. ووفقاً لما أفادت به الأطراف المحاوره للفريق، فإن فعالية هذه الجهود و "عملية نيامي" تتوقف على التمويل الخارجي. وكانت الحركات المشاركة تتوقع دعماً من دولة قطر، إذ تضاءلت مساعدات دولة الإمارات العربية المتحدة للدارفوريين في ليبيا (انظر الفقرة 32).

### ثالثاً - السياق الوطني

11 - استمرت الأزمة السياسية على الصعيد الوطني، في ظل مظاهرات منتظمة ضد حكم الجيش. وظل مسار الانتقال نحو حكومة مدنية تماماً، تطالب بها لجان المقاومة وغيرها من القوى السياسية (ولا سيما شباب المناطق الحضرية، المدعومون أيضاً من جناح عبد الواحد) غير واضح. وظل الوضع الاقتصادي قاسياً، مع ضعف القوة الشرائية. وكانت العملة الوطنية مستقرة بشكل ملحوظ، وهو ما يعزى وفقاً لما ذكره بعض الأطراف المحاوره للفريق إلى التدفق غير الرسمي للنقد من دول الخليج. وما زال كل من جناح عبد الواحد ولجان المقاومة والشيوخيين وبعض القوى السياسية الأخرى يرفض اتفاق جوبا للسلام ككل. وظل النطاق الجغرافي للاتفاق موضوعاً للمناقشة، ولا سيما المسارات الشرقي والشمالي والأوسط. وفي الجزء الغربي من السودان (ولايتا دارفور وكردفان)، فإن معظم كردفان غير ممثل كمسار خاص في الاتفاق<sup>(6)</sup>، مما أدى إلى مزيد من المطالب من جانب القوى السياسية المحلية.

12 - وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، توصلت قوى الحرية والتغيير - المجلس المركزي (المجلس المركزي) والجيش إلى تفاهم بشأن مواصلة الانتقال ووفقاً اتفاقاً إطارياً سياسياً. وهذا الاتفاق، وفقاً لما أفادت به السلطات السودانية والأطراف المحاوره للفريق في حزب الأمة القومي والحركات الدارفورية الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، يمكن أن يفتح الطريق نحو انتقال أشمل، بما في ذلك حكومة مدنية وجيش محترف واحد. ورفض الاتفاق الإطاري معظم القوى السياسية، مثل قوى الحرية والتغيير - الكتلة الديمقراطية (الكتلة الديمقراطية)، التي شملت جناح مني مناوي، وحركة العدل والمساواة السودانية، ولجان المقاومة. ووفقاً لما أفادت به الأطراف المحاوره للفريق في الخرطوم، فإن المجلس المركزي يحاول إقناع الكتلة الديمقراطية،

(4) اجتماع الفريق مع نقابة محامي دارفور، الخرطوم، تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

(5) انظر المرفق 4.

(6) اجتماع الفريق مع الطاهر هاجر، زعيم تجمع قوى تحرير السودان وعضو مجلس السيادة، تشرين الثاني/نوفمبر 2022.



بما في ذلك المشاركون من دارفور، بالانضمام إلى هذا الاتفاق كخطوة جديدة نحو الانتقال الديمقراطي. ويشتمل التأثير على دارفور على إعادة التفاوض بشأن اتفاق جوبا للسلام.

13 - وإنّ تشردم القوى السياسية، مقترنا بالضعف الاقتصادي وهشاشة البلد (إذ لا يوجد فعليا سوى ممر رئيسي واحد يربط الموانئ بالخرطوم وببقية مناطق السودان) وكذلك الضغط الخارجي المستمر والمتنوع، قد أثّر على الحالة في دارفور. وفي الاجتماع مع الفريق، قال أحد قادة حزب الأمة القومي إنّ الحزب هو القوة الوطنية الوحيدة و "حزب دارفور"<sup>(7)</sup>. والزعيم المؤقت "لهيئة شؤون الأنصار" الدينية، جوهر حزب الأمة القومي، هو عبد المحمود أبو، من قبيلة البرتي في شمال دارفور. وفي الوقت نفسه، ارتأى بعض الأطراف المحاورة للفريق أن التأثير الحقيقي للحزب في دارفور ليس بالقوة التي يُعتقد أنه عليها من الخرطوم.

14 - وعلاوة على ذلك، فقد أثرت الأزمة الاقتصادية والسياسية على القدرات المالية والإدارية والأمنية للسلطات السودانية في دارفور. وازداد مستوى انعدام الأمن والجريمة مع عودة القوات الدارفورية من ليبيا وإعادة نشرها من الخرطوم إلى دارفور. وتمكّن الفريق من رؤية هذا التصاعد في التوترات في أيار/مايو وحزيران/يونيه. وبحلول كانون الأول/ديسمبر، انخفض مستوى انعدام الأمن لكنه كان لا يزال مرتفعا، وكان وجود الشرطة خارج العواصم ضعيفا أو أنها كانت غير موجودة أصلا. وأُنحى معارضو الحكومة باللائمة على السلطات ("لا دولة، لا رئيس")<sup>(8)</sup>.

15 - وفي الاجتماعات التي ضمت المشردين داخليا مع الفريق، رأى المشردون داخليا في شمال دارفور وغربها وجنوبها بأن اتفاق جوبا للسلام أدى فعليا إلى تفاقم حالتهم. وشدد قادة المشردين داخليا في مخيمي كالما وعطاش للمشردين داخليا على أن هؤلاء، في رأيهم، إما أنهم غير ممثلين في محادثات جوبا أو أنّ من يمثلونهم ليسوا صوتهم الحقيقي.

## رابعاً - السياق الإقليمي

16 - واصلت جميع دول المنطقة دعم عملية السلام في دارفور. ومن بين الدول المجاورة، كان لتشاد وجنوب السودان دور خاص، وكان من المتوقع أن ينضم كلاهما إلى لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور، واللجنة العسكرية العليا المشتركة للترتيبات الأمنية المنشأة في اتفاق جوبا للسلام (الفصل 8، الفقرتان 25-3 و 25-5-6). ولم تقع حوادث كبيرة عبر الحدود تشمل السودان وبلدانه المجاورة. ووفقا لما أفادت به السلطات السودانية، فإن الوضع على الحدود هادئ.

17 - ويمكن اعتبار هذه الحالة على أنها استقرار في مهب الريح. وقد أبقى تأخر الانتقال السياسي والنزاعات الداخلية في الدول المجاورة على إمكانية حدوث مزيد من التدهور وامتداد النزاع إلى دارفور. فتعدين الذهب غير القانوني، والاتجار بالمخدرات والأسلحة، وسرقة الماشية هي أنشطة متجاوزة للحدود الدولية؛ ولا تزال دارفور منطقة اتجار بالأشخاص باتجاه البحر الأبيض المتوسط (ليبيا، وموخر المغرب) وأوروبا.

(7) اجتماع الفريق مع مريم المهدي، كانون الأول/ديسمبر 2022.

(8) اجتماع الفريق مع المشردين داخليا في مخيم عطاش، كانون الأول/ديسمبر 2022.

- 18 - ورافق عودة القوات الدارفورية من ليبيا تهديدًا جديدًا للاستقرار الإقليمي. وجاءت هذه القوات حاملة معها الخبرة والأسلحة، واستمرت في تجاهل الحدود الدولية، متقلبةً عبر الأراضي التشادية بحرية.
- 19 - وظهر تهديد آخر هو الأنشطة المتطرفة، مثل أنشطة تنظيم داعش، عبر الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل. وفي وقت صياغة هذا التقرير، لم يحدث أي نشاط لجماعات مسلحة متطرفة في دارفور، ولكن الوضع يمكن أن يتغير بسرعة إذا ظل المقاتلون الدارفوريون العائدون شاعرين بخيبة أمل. وأشار بعض الأطراف المحاورة إلى أنه، نظرًا للضغط على الجماعات المتطرفة، فإنها "تحاول الانتقال نحو نقاط هبوط سلس"، بما في ذلك السودان<sup>(9)</sup>. وقد تلقى الفريق تقارير غير مؤكدة بشأن وجود عناصر دارفورية لا في الدول المجاورة فحسب، بل وصولًا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تحدث حالات تهديد واضح للبلدان المجاورة انطلاقًا من دارفور. ومن ناحية أخرى، فقد أثرت التطورات في الدول المجاورة على الحالة في مناطق السودان الحدودية. وقد وافق قادة المشردين داخليًا على هذا الرأي أيضًا، حيث ربطوا عدم الاستقرار في دارفور بعدم الاستقرار في البلدان المجاورة، مع أنهم ربما أشاروا إلى مشكلة "المستوطنين الجدد"<sup>(10)</sup>.
- 20 - ولاحظ الفريق أيضًا مشاركة قوى إقليمية أخرى، مثل تركيا، التي لها حضور إنساني قوي (مدارس ومستشفيات ومساجد) في دارفور وتتألم في العلاقات الثنائية. وأكدت وسائل إعلام وسلطات تركية أن دارفور كانت حليفة للإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، قبل أن تحتل القوات البريطانية السلطنة وتضمها إلى السودان الإنكليزي - المصري عام 1916.

## ألف - تشاد

- 21 - ظلت العلاقات بين السودان وتشاد مستقرة بشكل عام. وحدثت حالات قليلة من التوترات، ترجع أساسًا إلى نزاعات في المنطقة الحدودية حول سرقة الماشية. ووقع حادث كبير في تموز/يوليه بالقرب من بئر صليبا (غرب دارفور)، عندما أدت سرقة الماشية إلى 18 حالة وفاة في صفوف السودانيين المشاركين فيها. وفي هذا السياق، قدم السودان احتجاجًا رسميًا لسفير تشاد في الخرطوم وأنكر رواية الأحداث التي قدمها الجانب التشادي. وقال حميدتي: "هل من الطبيعي قتل 18 شخصًا بسبب خمسة جمال؟... فالإبل يُعوض عنها بالإبل"<sup>(11)</sup>. وفي نهاية المطاف، سوى الجانبان المشكلة ببروتوكول بشأن التعويضات، وقّع في بيراك (تشاد)<sup>(12)</sup>.
- 22 - وظلت القوة المشتركة بين السودان وتشاد متواجدة على الحدود، ولكنها لم تتمكن من السيطرة على معظمها. وذكرت بعض الأطراف المحاورة للفريق أن القوة المشتركة تؤدي دورًا مهمًا في المصالحة القبلية عبر الحدود.

(9) اجتماعات الفريق مع وكالات الأمم المتحدة، تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

(10) اجتماع الفريق مع المشردين داخليًا في مخيم كالمًا، كانون الأول/ديسمبر 2022.

(11) خطاب حميدتي في الجنازة في الجنينة، تموز/يوليه 2022.

(12) انظر المرفق 5.

## باء - ليبيا

23 - حافظت حكومة السودان على علاقات رسمية مع السلطات في طرابلس، التي لا تعترف بها مصر، وكذلك على علاقات مع السلطات في شرق ليبيا. وأبلغ كلٌّ من والي شمال دارفور والسلطات في الخرطوم الفريق بأنَّ لا مشاكل في العلاقات الثنائية ولا انتهاكاتٍ للحدود. وفي الوقت نفسه، لم يكن سوى القليل من الرصد للحالة على الحدود، باستثناء قوات درع الصحراء والجزء السوداني من القوات المشتركة الليبية - السودانية. ووفقاً لما أفادت به السلطات السودانية، فقد بُذلت بعض المحاولات لتشكيل قوات مشتركة، "لكن ليبيا ليس لديها حكومة"<sup>(13)</sup>.

24 - واستمر تواجد الجماعات المسلحة والأفراد المقاتلين في دارفور، في حين تعثرت العملية الانتقالية في ليبيا. ووفقاً لما أفاد به أحد المحاورين الرسميين للفريق، فإن هذه القوات لم تتعاون مع الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، باستثناء التعاون في حماية الحدود<sup>(14)</sup>. وقدمت أطراف محاورة أخرى وجهة نظر مختلفة عن الوضع، مشيرةً إلى أن الدارفوريين لم يكتفوا بالتعاون، بل شكلوا كتائب دعم، مرتبطة باللواء 128 التابع لحسن معتوق الزادمة. وعلاوة على ذلك، فقد قام تعاون بين بعض القوات الدارفورية وحكومة تشاد، بما في ذلك في منطقة كوري بوغودي لتعدين الذهب.

## جيم - جمهورية أفريقيا الوسطى

25 - ظلت العلاقات الثنائية الرسمية بين جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان مستقرة، واستمر معها التعاون العسكري. وفي الوقت نفسه، احتفظت حركات المعارضة في جمهورية أفريقيا الوسطى بحضور في دارفور. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل، أعلنت السلطات السودانية أن الحدود ستُغلق من أجل مكافحة الجريمة وانعدام الأمن العام. وكانت عمليات الإقفال جزئية، وكان بإمكان الشاحنات الكبيرة عبور الحدود؛ ووردت تقارير عن أربع من تلك الشاحنات، مدججة بالسلاح، منطلة من جمهورية أفريقيا الوسطى باتجاه جبل مرة<sup>(15)</sup>. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغت أطراف محاورة من السودان وأفريقيا الوسطى الفريق أيضاً عن عبور مجموعتين كبيرتين من دارفور إلى جمهورية أفريقيا الوسطى (معظمهم من العرب، في مجموعتين منفصلتين من 17 و 12 مركبة، وكلاهما بالقرب من بيراو) لا تنتميان إلى قوات حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا إلى حركات المعارضة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي حين لم يرد تأكيد مستقل لهذه الأنشطة العابرة للحدود، فقد أكدت الأطراف المحاورة للفريق أن الحدود لا تزال مفتوحة.

26 - وساهم تعزيز سيطرة الحكومة في جمهورية أفريقيا الوسطى في تدفق مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى (لاجئون ومهاجرون لأسباب اقتصادية يعملون في قطاع تعدين الذهب) إلى جنوب دارفور، وإلى الجانب السوداني من بلدة أم دافوق الحدودية، وكذلك بمسو والردوم وحتى نبالا. ومن ناحية أخرى، كانت قبائل المسيحية والتعايشة والرزيقات والسلامات والفولاني وكرا وغيرها من الجماعات القبلية تتحرك بحرية عبر الحدود. ووفقاً لما أفادت به أطراف محاورة للفريق، فإن "الحالة تجعل من المستحيل على أي جماعة التحرك

(13) اجتماع الفريق مع جهاز المخابرات العامة، تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

(14) اجتماع الفريق مع الطاهر هاجر، زعيم تجمع قوى تحرير السودان وعضو مجلس السيادة، تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

(15) اجتماع الفريق مع وكالات الأمم المتحدة، نبالا، كانون الأول/ديسمبر 2022.

من دون أسلحة“ في المناطق الحدودية<sup>(16)</sup>. ولا تزال حركة الرُّحْل خاضعة رسمياً للبروتوكول الثنائي لعام 1960. ووفقاً لما أفادت به الأطراف المحاورة الرسمية للفريق، فقد كانت الحالة هادئة، مع حركة تجارية نشطة. وقالت السلطات السودانية إنه “لا ينشط أي أفراد من قبيلة المسيرية السودانية في بلدان أخرى”، وإنه في حين أن “أفراد قبيلة المسيرية بجمهورية أفريقيا الوسطى يعملون في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن أفراد قبيلة المسيرية التشادية يعملون في تشاد”<sup>(17)</sup>. ولم يحصل الفريق على تأكيد مستقل لهذه الأنشطة المنفصلة.

27 - ومنذ عام 2014، ووفقاً لما أفادت به السلطات السودانية، فإن السودان يدعم القوة الثلاثية المشتركة بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان التي أنشئت في عام 2011. وكان السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى يتعاونان على إعادة نشر القسم التابع لجمهورية أفريقيا الوسطى من هذه القوة داخل ذلك البلد، في حين لم يُحدّد إطار زمني لإعادة الانتشار هذه. وأبلغت حكومة السودان الفريق أيضاً بأن الجماعات المسلحة المتواجدة في جمهورية أفريقيا الوسطى ليس لها أي نشاط داخل السودان، ولا تتلقى أي قوة تدريباً هناك. ويوجد طريق رسمي للرُّحْل (“مرحال وادي هور”) عبر جنوب دارفور باتجاه أم دافوق. ووفقاً لما أفادت به أطراف محاورة غير حكومية، فقد ظل حضور الدولة في المناطق الحدودية غير متساو، مما يسمح بتدفق المهاجرين غير الشرعيين والأسلحة غير الشرعية. ومع ذلك، فقد عملت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بتنسيق جيد في المنطقة الواقعة بين بير مجنقري وأم دافوق.

## دال - جنوب السودان

28 - قام جنوب السودان بدور خاص في محادثات جوبا التي أدت إلى اتفاق جوبا للسلام، “لأن له معرفة جيدة بالنزاع في السودان”<sup>(18)</sup>. وقد استندت العلاقات بين البلدين رسمياً إلى مبدأ الحريات الأربع وفقاً للاتفاق الإطاري بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان بشأن مركز مواطني الدولة الأخرى والمسائل المتصلة به<sup>(19)</sup>. وفي الوقت نفسه، ظل الوضع في جنوب السودان هشاً، وأُجِلَّت نهاية الفترة الانتقالية وفقاً للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام 2018، حتى عام 2024، حيث اقترح الرئيس سلفا كير مرشحاً رسمياً للحركة الشعبية لتحرير السودان الحاكمة.

29 - ولا تزال المناطق الحدودية خارجة عن سيطرة الدولتين. فعلى سبيل المثال، ووفقاً لما ذكرته الأطراف المحاورة للفريق، فإن الطريق من بير مجنقري إلى جنوب السودان لا يتضمن سوى قاعدة واحدة للقوات المسلحة السودانية، ومن ثمّ فإن الحدود مفتوحة عملياً. ووفقاً لما أفادت به السلطات السودانية، فقد غادر معظم الحركات الموقعة إلى السودان، ولكن جناح عبد الواحد كان لا يزال في جنوب السودان (600-700 عنصر، و 40 عربية مصفّحة). وقدمت مصادر أخرى للفريق أرقاماً مختلفة عن “فرقة السودان العلماني” التابعة لجناح عبد الواحد في جنوب السودان (انظر الفقرة 45).

(16) اجتماعات الفريق مع أطراف محاورة من جنوب دارفور، تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر 2022.

(17) اجتماع الفريق مع جهاز المخابرات العامة، تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

(18) اجتماع الفريق مع الطاهر هاجر، زعيم تجمع قوى تحرير السودان وعضو مجلس السيادة، تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

(19) انظر S/2012/733، المرفق.

## هاء - مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر

30 - أكدت الأطراف المحاورة الرسمية للفريق في مصر والإمارات العربية المتحدة دعمها للسودان، بما في ذلك دارفور. وأكدت مصر أنها تجري اتصالات نشطة مع جميع القوى السياسية في السودان. وشاركت جميع هذه الدول في الجهود التي أدت إلى توقيع الاتفاق الإطاري الذي يضم قوى الحرية والتغيير والقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. ومنحت المملكة العربية السعودية بعض الدعم للجنة وقف إطلاق النار الدائم. وفي الوقت نفسه، كانت مصالح هذه الدول في معظمها على المستوى الوطني، حيث ركزت على الخطوط بدلاً من أطراف السودان، بما في ذلك دارفور. وكانت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة نشطتين داخل المجموعة الرباعية للسودان (إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، حيث دفعتا نحو الانتقال الديمقراطي في السودان.

31 - وشملت العلاقات بين مصر والسودان تفاعلاً منتظماً بين القوات المسلحة لكلا البلدين، بما في ذلك إجراء تدريبات عسكرية (خارج دارفور). وإن العلاقة بين مصر والسودان، شأنها شأن العلاقة بين السودان وجنوب السودان، لها سياق تاريخي عميق، حيث كان السودان خاضعاً لاتفاقية الحكم البريطاني - المصري المشترك قبل استقلاله في عام 1956، ولا يزال التاريخ المشترك ملازماً للعلاقات الثنائية. وعلى غرار السودان وجنوب السودان، اتبعت مصر والسودان أيضاً مبدأ "الحرية الأربع"<sup>(20)</sup>. ورسمياً لم يكن للحركات المسلحة الدارفورية وجود في مصر، مع أن لها مكاتب هناك.

32 - وفقدت دولة قطر دورها القيادي في عملية السلام بعد المحادثات في جوبا، لكنها حافظت على علاقات جيدة مع الحركات الدارفورية، ولا سيما حركة العدل والمساواة السودانية. وكانت الحركات المشاركة في "عملية نيامي" تأمل في أن تصبح قطر مصدراً جديداً للتمويل، في ظل التنافس الإقليمي وتراجع الدعم المقدم من الإمارات العربية المتحدة للحركات الدارفورية الموجودة في ليبيا.

## واو - المنظمات الإقليمية

33 - شارك الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في الجهود الثلاثية (إلى جانب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان) الرامية إلى العودة إلى الحكومة المدنية في السودان. وفي الوقت نفسه، فقد ظلت عضوية السودان في الاتحاد الأفريقي معلقة منذ أحداث 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، عندما أُجبر جزء من العنصر المدني على مغادرة رئاسة مجلس الوزراء. وسعى السودانيون إلى تعزيز دور الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في المنطقة. ومع ذلك، ووفقاً لبعض الأطراف المحاورة للفريق، فقد أضعفت هذه المنظمة الإقليمية (أو حتى إنها "أوهنت تماماً") منذ عام 2019<sup>(21)</sup>. وكانت جامعة الدول العربية على استعداد أيضاً للقيام بدور في دارفور، لكنها لم تتمكن من العثور على أطراف محاورة مهتمة في الخطوط<sup>(22)</sup>.

(20) اتفاق حرية التنقل والإقامة والعمل والتملك بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان، 4 نيسان/أبريل 2004، متاح على الرابط التالي: [www.citizenshiprightsafrika.org](http://www.citizenshiprightsafrika.org).

(21) اجتماعات الفريق مع الأطراف المحاورة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، أديس أبابا، حزيران/يونيه 2022.

(22) اجتماعات الفريق والاتصالات الهاتفية مع جامعة الدول العربية، حزيران/يونيه - تموز/يوليه 2022.

## خامسا - اتفاق جوبا للسلام<sup>(23)</sup>

34 - اعتُبر تنفيذ اتفاق جوبا للسلام والخطة الوطنية لحماية المدنيين في دارفور أمراً أساسياً لتحقيق سلام واستقرار دائمين في دارفور، ومن ضمن من اعتبرها كذلك مسؤولون على مستوى دارفور والولايات. ووضعت هاتان الوثيقتان البروتوكولات والهياكل اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف وعدم الاستقرار (الفصلان 6 و 7 من الاتفاق؛ والفرع 8 من الخطة)، وحماية المدنيين (الفصل 8 من الاتفاق؛ والفرع 5 من الخطة)، وضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء والمساءلة والانتصاف في حالات انتهاكات حقوق الإنسان السابقة والحالية (الفصلان 3 و 4 من الاتفاق، والفرعان 3 و 7 من الخطة). وتهدف هاتان الوثيقتان أيضاً إلى حماية حقوق المشردين داخليا واللاجئين (الفصل 5 من الاتفاق والفرع 2 من الخطة).

35 - وأشارت الأطراف المحاورة الرسمية للفريق إلى أنها بذلت جهوداً اقتصادية وسياسية كبيرة من أجل كفاءة تنفيذ اتفاق جوبا للسلام والخطة الوطنية لحماية المدنيين في حدود ما لديها من قدرات اقتصادية. بيد أنه على الرغم من هذه الجهود، فقد تأخر هذا التنفيذ وغداً مجزأً. وأبلغ ممثلو الحكومة الفريق أن ذلك يرجع إلى الاضطرابات السياسية في البلد في أعقاب أحداث 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، حيث ذكر أحد المسؤولين الحكوميين أنه "لتنفيذ الاتفاق والخطة، يلزم وجود فرع تنفيذي فعال". وإضافة إلى ذلك، فقد ذكر هؤلاء المسؤولون أن الأزمة الاقتصادية الراهنة وعدم وفاء المجتمع الدولي بوعده بتقديم دعم مالي لتنفيذ الاتفاق والخطة قد أديا إلى تفاقم المشاكل القائمة. وشددت أطراف محاورة أخرى على أن حالات التأخير في تنفيذ الاتفاق تعزى إلى عدم قدرة كبار المسؤولين في الحكومة على الاتفاق على مواد لها أهمية حاسمة، مثل المواد التي تشير إلى إنشاء جيش موحد والمواد المتعلقة بالعدالة والمساءلة.

## ألف - تنفيذ اتفاق جوبا للسلام

36 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تركزت جهود الحكومة الرامية إلى تنفيذ اتفاق جوبا للسلام على الفصل 8 من الاتفاق. وتناول هذا الفصل الوقف الدائم لإطلاق النار والترتيبات الأمنية. وفي عام 2021، أنشأت الحكومة اللجنة العسكرية العليا المشتركة للترتيبات الأمنية<sup>(24)</sup>، ولجنة وقف إطلاق النار الدائم<sup>(25)</sup> (انظر S/2022/48)، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأت الحكومة اللجان القطاعية<sup>(26)</sup>. وكان التقدم الإضافي الوحيد هو تخرج ما يقرب من 2 000 فرد من أفراد الحركات المسلحة في دارفور في تموز/يوليه 2022 في الفاشر، شمال دارفور. وكان من المتوقع أن يشكل هؤلاء المتدربون جزءاً من قوة حفظ الأمن المشتركة المنشأة بموجب المادة 29 من الفصل 8، من الاتفاق. بيد أن القوة لم تنشر بعد، وهي بصيغتها الحالية غير ممثلة لرسالة الاتفاق.

(23) تستند المعلومات الواردة في هذا الفرع إلى مقابلات أجراها الفريق مع آليات التنسيق الوطنية، والقوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية، ولجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور، وقادة الحركات المسلحة الدارفورية في الخرطوم وليبيا ودارفور، أيار/مايو - تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

(24) تتولى اللجنة العسكرية العليا المشتركة للترتيبات الأمنية مسؤولية رصد تنفيذ اتفاق جوبا للسلام. انظر الاتفاق، الفصل 8، الفقرة 25-5.

(25) تتولى لجنة وقف إطلاق النار الدائم المسؤولية عن التخطيط لوقف إطلاق النار الدائم وتنفيذ القرارات وتنسيق ذلك وإدارته ومراقبته والتحقق منه ورصده والإشراف عليه. انظر اتفاق جوبا للسلام، الفصل 8، الفقرة 25-6.

(26) تتولى اللجان القطاعية المسؤولية عن رصد ودراس الادعاءات المتعلقة بوقوع الانتهاكات وتسوية النزاعات. انظر اتفاق جوبا للسلام، الفصل 8، الفقرة 25-7.

37 - وأبلغ أعضاء لجنة وقف إطلاق النار الدائم في الفاشر وقادة الحركات المسلحة الدارفورية الفريق بأن عدم نشر قوة حفظ الأمن المشتركة يعزى إلى خلافات بشأن هيكل القيادة الموحدة، وعدد ضباط الحركات الذين سيدربون ويدمجون في القوة، فضلا عن تحديات لوجستية ومالية. وفيما يتعلق بتشكيل القوة، فقد نصت الفقرة 29-3 من الفصل 8 من الاتفاق على أن القوة ينبغي أن تتألف من قوات من القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع، وقوات الشرطة، وقوات جهاز المخابرات العامة، وقوات حركات الكفاح المسلح الموقعة. غير أنه تبين للفريق أن القوات الحكومية مترددة في أن تنضم إلى هذه القوة. وتبين للفريق أيضا وجود عيوب في إجراءات تسجيل المتدربين، مما يؤدي إلى استحالة التحقق من كون الأفراد في مركز التدريب مقاتلين عائدين بالفعل من ليبيا أو مجندين جدد أو مدنيين. ووفقا لما أفاد به قائد مركز التدريب، فقد سُجِّل المتدربون بموجب "اتفاق شرف"، حيث أُعطي المقاتلون استمارة لإكمالها وعُهِد إليهم تقديم معلومات صحيحة عن خلفياتهم. وفي الوقت نفسه، أشار عضو في لجنة وقف إطلاق النار الدائم إلى أنه "لم يكن من الممكن تحديد هل من سَجَّلناهم في مركز التدريب هم أنفسهم من سَجَّلناهم في مناطق التجمع أم لا". وأشار كذلك إلى أنه يستحيل معرفة هل إن الأفراد الذين تلقوا التدريب هم مدنيون أم مقاتلون.

38 - وأكد المسؤولون الذين شاركوا في تدريب القوات للفريق عدم توفير تدريب مشترك بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وقوة الشرطة السودانية وجهاز المخابرات العامة والحركات المسلحة في دارفور، وكذلك عدم تقييم أي قوات ينبغي تدريبها وأي قوات ينبغي تسريحها. وتعتقد مصادر أمنية رفيعة أن قوة حفظ الأمن المشتركة ستقسم على أسس عرقية عندما يعاد نشرها تبعا لكيفية تجميع الأفراد وتدريبهم. وأبلغ أعضاء الجماعات المسلحة الدارفورية الموقعة في مجلس السيادة الفريق بأن إنشاء جيش موحد تحت قيادة واحدة هو أمر أساسي لتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في دارفور. واعترف بأهمية الجيش الموحد أيضا في اتفاق جوبا للسلام واتفاق الإطار السياسي الذي وقعته قوى الحرية والتغيير - المجلس المركزي والجيش (انظر الفقرة 12). بيد أنه من أجل تحقيق ذلك ومن أجل كفالة انتفاع السكان المدنيين بفوائد السلام، فسيكون من الضروري تنفيذ البروتوكولات المتعلقة بالمساءلة، مثل الفصلين 3 (العدالة والمساءلة والمصالحة) و 4 (التعويض وجبر الضرر)، وكذلك تلك التي تعالج الأسباب الجذرية للنزاع، مثل الفصل 6 (قطاع الرُّحْل والرعاة). ولم تحرز الحكومة حتى الآن أي تقدم في تنفيذ هذه الفصول.

39 - ولم تشكّل بعدُ لجنة دارفور الإقليمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على النحو المنصوص عليه في اتفاق جوبا للسلام. وأكدت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن مرحلة ثالثة من نزع السلاح لن تُجرى إلا بعد أن تكون الترتيبات الأمنية<sup>(27)</sup> قد نُفِذت<sup>(28)</sup>.

## باء - عمليات التجنيد العسكري

40 - في انتهاك للفقرة 18-1 من الفصل 8 من اتفاق جوبا للسلام، التي تحظر "الأنشطة العسكرية، بما في ذلك التحركات العسكرية والاستطلاع والتعزيزات المعادية والتجنيد"، أطلقت قوات الدعم السريع في تموز/يوليه 2022 ما وصفه أحد أعضاء مجلس السيادة للفريق بأنه "حملة التجنيد الأشرس" منذ توقيع الاتفاق. ووصف مسؤول رفيع المستوى في الخرطوم عملية التجنيد بأنها "تعبئة لجماعات عرقية". ووفقا لما أفادت به مجموعة متنوعة من المصادر المحلية، بما في ذلك قادة المجتمع المحلي وأفراد الحركات المسلحة

(27) اتفاق جوبا للسلام، الفصل 8، الفقرة 10-2.

(28) مقابلة الفريق مع اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وزارة الداخلية، الخرطوم، أيار/مايو 2022.

الدارفور، فقد كان حميدتي يعتزم تجنيد جنود من "قبائل أفريقية" من أجل تضخيم قاعدة دعمه، وكفالة سلامته الشخصية، وتعزيز موقفه السياسي والعسكري. وشنت أيضا القوات المسلحة السودانية والحركات المسلحة الدarfورية الموقعة حملات تجنيد شرسة، مما خلق حلقة خطيرة من التصعيد. وذكر مسؤولون تقليديون في شمال دارفور وغربها من قبيلتي الفور والمسيرية جبل للفرق أنه نظرا للوجود الساحق لجنود قوات الدعم السريع ومعداتهم المتفوقة مقارنة بالقوات الأخرى العاملة في دارفور، فإنهم يشعرون بأن لا خيار لديهم سوى إرسال أفراد من القبائل للانضمام إلى قوات الدعم السريع من أجل تأمين الحماية في حالة النزاع.

## جيم - الجماعات المسلحة الدarfورية

### الحركات المسلحة الدarfورية الموقعة في دارفور

41 - شُدد في اتفاق جوبا للسلام على أن يتمركز أفراد الحركات المسلحة الدarfورية في مناطق معينة، تسمى "مناطق التجمع"، وألا يتمركزوا وسط السكان المدنيين<sup>(29)</sup>. وأبلغت لجنة وقف إطلاق النار الدائم في شمال دارفور الفريق أنه في عام 2022، أنشئت خمس مناطق تجمع هناك لإنزال أفراد الحركات المسلحة الدarfورية فيها. ووفقا لما أفادت به اللجنة، فقد كانت مناطق التجمع في شمال دارفور في كورما (جيش تحرير السودان - المجلس الانتقالي)؛ ومليط (تجمع قوى تحرير السودان والتحالف السوداني)؛ وأم برو (حركة جيش تحرير السودان/ جناح مني مناوي) والسريف (حركة العدل والمساواة السودانية). وأبلغت لجنة وقف إطلاق النار الدائم في الفاشر الفريق بأنها تقدر أن 1 000 جندي من كل حركة من الحركات كانوا في مناطق التجمع الخاصة بكل منها؛ ومع ذلك، فقد أشارت إلى أن آخر زيارة تفتيشية كانت في أيار/مايو 2022. وأبلغت اللجنة الفريق أيضا أنه نُشر عدد غير محدد من قواتها خارج المناطق المتفق عليها في عام 2022. وطلب الفريق الإنز بزيارة مناطق التجمع، ولكنه لم يمنح الإنز<sup>(30)</sup>. ومن ثم، فلم يتمكن الفريق من التحقق من الأرقام التي قدمتها اللجنة. بيد أن عددا من الأطراف المحاورة في الحركات المسلحة الدarfورية لاحظت أن معظم المقاتلين الدarfوريين ما زالوا خارج هذه المناطق. وأشارت المعلومات التي جمعها الفريق إلى أن المواقع الرئيسية للحركات هي، في جملة مواقع، كالآتي:

#### • حركة جيش تحرير السودان - المجلس الانتقالي

- شمال دارفور: جبل سيرو، الطينة (غرب طويلة)، فتابرنو، كُلكل، مادو، كورما

- جنوب دارفور: فاشا

#### • حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي

- شمال دارفور: أم برو، أبو جمرة، الفاشر، وادي هور، دونكي شطا، وادي فوراي (منطقة منشأ

مني مناوي)، وادي مسبط، كافود، كرنوي

- غرب دارفور: جبل مون والسربة

#### • تجمع قوى تحرير السودان

(29) تتضمن المواد 21 إلى 23 من الفصل 8 الأحكام الناطمة لنقاط التجمع.

(30) أبلغت مصادر سرية الفريق بأن هذه الجماعات ستعيد تشكيل مجموعة صغيرة من المقاتلين في هذه المناطق إذا مُنح الفريق إنز بالزيارة.



- شمال دارفور: صرافاية، عين سيرو، الدور، دونكي بعشوم، أم برو، كافود

- غرب دارفور: جبل مون

- وسط دارفور: نيرتتي (بالقرب من جبل مرّة)

• حركة العدل والمساواة السودانية

- شمال دارفور: الشريف بني حسين، الطينة، الفاشر، كرنوي، سرف عمرة

- غرب دارفور: السرباء

- جنوب دارفور: تلس، بليل

- شرق دارفور: المهاجرية

• التحالف السوداني

- شمال دارفور: أم كدادة، مليط

- غرب دارفور: الجنينة، وادي فوراي

42 - وأعرب قادة المشردين داخليا وقادة المجتمعات المحلية عن قلق بشأن الحضور المتزايد للحركات المسلحة في دارفور، ولا سيما في شمال دارفور وغربها. وأشاروا إلى أنه نتيجة لعدم تقديم الحكومة دعما ماليا، فقد أقامت الحركات نقاط تفتيش لجمع الأموال من التجار والمدنيين، بينما أشار آخرون إلى أن الحركات المسلحة تدير مراكز احتجاز موازية، وتعتقل الأشخاص، وتطالب بفدية. وقد أثّرت شواغل خاصة في الفاشر فيما يتعلق بمرفقي احتجاز يديرهما أفراد من جناح مني مناوي وحركة تحرير السودان - المجلس الانتقالي، على التوالي. ووفقا لما ورد في شهادات جمعها الفريق، فقد احتُجز ما لا يقل عن 12 مدنيا في هذه المرافق حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وعلى الرغم من أن الشرطة أبلغت، فلم يتخذ أي إجراء.

43 - والوجود الواسع النطاق للحركات المسلحة الدارفورية خارج مناطق التجمع يطرح أيضا تحديات كبيرة للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني (انظر الفقرة 93).

## سادسا - الحركات المسلحة الدارفورية الموقعة وغير الموقعة في ليبيا

44 - بقي عدد من الحركات المسلحة الدارفورية الموقعة (جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، وتجمع قوى تحرير السودان، وحركة تحرير السودان - المجلس الانتقالي) في ليبيا. واستمرت في التنسيق مع الجيش الوطني الليبي الذي يقوده خليفة حفتر. واستمر تموضع هذه الجماعات في اللواء 128 بقيادة حسن معتوق الزادمة في قضاء الجفرة. وظلت القوة العسكرية التابعة لجناح مني مناوي، بقيادة اللواء فيصل صالح، أكبر جماعة مسلحة دارفورية موقعة على الاتفاق في ليبيا، حيث تمتلك ما يقرب من 100 مركبة، في حين ظل تجمع قوى تحرير السودان، تحت قيادة عيود آدم خاطر، ثاني أكبر حركة موقعة هناك. وعلى الرغم من أن وجود المجلس الانتقالي كان ضئيلا، فإن قائده صالح جبل سي بقي في ليبيا. وكان جناح عبد الواحد أكبر قوة، حيث يمتلك نحو 300 سيارة، بين الحركات المسلحة الدارفورية الموقعة وغير الموقعة. ولا يزال يقودها رئيس أركان الحركة، يوسف أحمد يوسف، المعروف باسم "كرجكولا". ووسعت الحركة

وجودها بشكل كبير في ليبيا، حيث عملت بين سبها والجفرة وسرت. وشملت الجماعات غير الموقعة في ليبيا مجلس الصحوة الثوري السوداني/القيادة الجماعية؛ ومجلس الصحوة الثوري السوداني - فصيل موسى هلال؛ وحركة العدل والمساواة السودانية الجديدة بقيادة منصور أرباب؛ وجماعة جديدة منشقة عن حركة العدل والمساواة السودانية تسمى "ثورة الاتفاق" بقيادة مجدي حسين شرف؛ وجيش تحرير السودان بقيادة عباس محمد "جبل مون"؛ وثورة الصحوة بقيادة محمد بخيت عجب الدور، المعروف باسم "ديوي".

## سابعا - الجماعات المسلحة غير الموقعة في جنوب السودان

45 - في عام 2022، عقد جناح عبد الواحد مؤتمرا مدته ثلاثة أشهر في جو، بمنطقة روينق الإدارية، في جنوب السودان، ضم أفرادا من الجناح من جبل مرة وليبيا. وخلال المؤتمر، أُعيد تثبيت عبد الواحد قائدا للحركة، في حين أُرسِل ثلاثة قادة، تحت إمرة اللواء عبد الله حران، إلى جبل مرة للإشراف على سير العمل في مناجم الذهب (انظر الفقرات 56-58). واحتفظ جناح عبد الواحد أيضا بقوة عسكرية قوامها نحو 40 إلى 60 مركبة في جو، بينما واصل اللواء ركن عبد الله حران، نائب رئيس الحركة، قيادة عمليات جناح عبد الواحد في هذه المنطقة. وإضافة إلى ذلك، وفي وقت صياغة هذا التقرير، كان يقود خمسة عمداء مؤيدين له، هم: عثمان هارون، وموسى عرادي، وعيسى مندوب، وجمعة حامد دانا، ومزمل محمد أحمد. واحتجرت الحركة عشرات الأفراد (انظر S/2021/40) في سجنين منفصلين، أحدهما، تحت إشراف وحدة المخابرات العسكرية بقيادة زكريا بركة، معروف بظروفه القاسية، إذ يُحبس فيه الأفراد في زنايات انفرادية، وفي كثير من الحالات، تحت الأرض. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تقم الحركة بأي أنشطة عسكرية، وكان معظم جنودها يعملون في مزرعتين. ومع تزايد استياء القوات من الظروف في المعسكر وانعدام الآفاق المستقبلية، أصبح الفرار من الخدمة مصدر قلق متزايد.

## ثامنا - ديناميات النزاع في دارفور<sup>(31)</sup>

46 - في حزيران/يونيه 2022، سافر حميدتي إلى شمال دارفور وغربها من أجل الترويج لتوقيع العديد من اتفاقات المصالحة. وعزت الحكومة السلام النسبي للنصف الثاني من عام 2022 إلى هذه الاتفاقات، وكذلك إلى عمل لجان الرُّحل والمزارعين<sup>(32)</sup>، واللجان التنفيذية للرُّحل والمزارعين<sup>(33)</sup> في البقع الساخنة في دارفور. وتعتقد الأطراف المحاورة أن عمل هذه المؤسسات أدى دورا رئيسيا في التخفيف من حدة النزاع بين الرُّحل والمزارعين.

47 - وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي، فقد أشارت أطراف محاورة أخرى للفريق أن اللجان واللجان التنفيذية غير قادرة على منع تعطل المحاصيل بسبب العودة المبكرة للرُّحل من الشمال. وفي غرب دارفور، شهدت المناطق المتأثرة بالنزاع، مثل كرينك والسربة وجبل مون، تدميرا واسع النطاق للمحاصيل. وإضافة إلى

(31) تستند المعلومات الواردة في هذا الفرع إلى مقابلات هاتفية أجراها الفريق مع المشرّدين داخليا والضحايا وعائلات الضحايا في كرينك، وأعضاء لجنة الرُّحل والمزارعين، واللجان التنفيذية، والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، والقوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية، ومع مصادر سرية، في الفاشر والجنينة، أيار/مايو - تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

(32) ضمت اللجان ممثلين عن الرُّحل والمزارعين في محاولة لتحسين العلاقات بين قبائل المزارعين والرُّحل في دارفور.

(33) تتألف اللجان من الرُّحل والمزارعين في البقع الساخنة.

ذلك، فقد لوحظت أضرار في المحاصيل في المناطق المحيطة بطويلة (شمال دارفور). وذكرت الأطراف المحاورة أنها تخشى بداية دورة جديدة من العنف واسع النطاق نتيجة لارتفاع مستويات تدمير المحاصيل، ولا سيما في المناطق المضطربة في غرب دارفور التي فيها وجود كبير للحركات المسلحة الدارفورية ونشر جديد كبير لجنود قوات الدعم السريع.

48 - وأبلغ ممثلون عن قبائل التاما والقمر والفور والمسيرية في اللجان التنفيذية في عدد من المواقع في شمال دارفور وغربها الفريق بأن اللجان تواجه فترة عصيبة في التوسط وحل النزاعات نتيجة لحركة الرّحل. وأبلغوا الفريق بأن السلطات، ولا سيما قوات الدعم السريع، ترفض المساعدة في منع الاضطرابات الزراعية.

49 - وإضافة إلى ذلك، فقد أدت الصعوبات الاقتصادية مجتمعةً والتأثير الهام من جاليات المغتربين الدارفوريين أيضاً إلى نمو الحركة الانفصالية في أوساط المساليت، ولا سيما الشباب والمشردين داخليا. ووفقا لما أفادت به أطراف محاورة للفريق، فإن عددا كبيرا جدا من أفراد المساليت مقتنعون بأنهم بحاجة إلى استقلال أو إلى وضع خاص في السودان، ولكن الوقت لم يحن بعد<sup>(34)</sup>. وقد أسهمت تصريحات مماثلة أصدرتها الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال التابعة للحلو، وهي أيضا من المساليت، فضلا عن أنشطة المساليت في بلدان الاغتراب، في تنامي المشاعر الانفصالية في غرب دارفور. ووفقا لأحد الأطراف المحاورة في الخرطوم، فإن هذا تعبير عن الغضب واليأس؛ بل إن قبيلة المساليت، وفقا لما أفاد به ذلك الطرف، لا يمكنها أن تكون في تشاد ولا يمكنها البقاء على قيد الحياة بمفردها<sup>(35)</sup>.

## ألف - انتهاك وقف إطلاق النار في كرينك والجنيّة (22-25 نيسان/أبريل 2022)

50 - في 22 نيسان/أبريل 2022، في الساعة 2:00 صباحا، قُتل اثنان من أفراد القبيلة العربية، من بينهما القائد المحلي وقائد قوات الدعم السريع، الرائد حسن بكاي، ويُزعم أن ذلك حدث على يد اثنين من أفراد قبيلة المساليت. وسرعان ما تصاعد العنف بعد رفض أفراد قبيلة المساليت تسليم من يُزعم أنهما ارتكبا الجريمة عندما تعرض الوفد العربي الزاهب لإلقاء القبض على الجانبين المزعومين لكمين. وقتل 12 من ممثلي الوفد العربي، من بينهم ثلاثة من أفراد قوات الدعم السريع. وعاد ممثلو الوفد العربي الناجون إلى قبيلتهم، وفي غضون ساعات حشدوا آلاف المقاتلين، بما في ذلك من شمال دارفور وتشاد، وهاجموا أفراد قبيلة المساليت. وبحلول منتصف نهار 23 نيسان/أبريل، كان 10 000 من المساليت قد شُردوا من ديارهم. واستمر الهجوم حتى 24 نيسان/أبريل، قبل أن يمتد إلى الجنيّة، عاصمة غرب دارفور.

51 - وخلال هذه الهجمات، لم تقم السلطات بحماية المدنيين. وبسبب افتقار الحاكم إلى القيادة والتحكم في لجنة الأمن، فإن تعليماته بالتدخل لم تُتبع. وفي 23 نيسان/أبريل، أمرت القوات المسلحة السودانية في كرينك بالانسحاب إلى ثكناتها. وفي الوقت نفسه، دعم بعض أفراد قوات الدعم السريع المهاجمين.

(34) مقابلات الفريق مع مصادر سرية، غرب دارفور، تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر 2022. وأيضا، ما يسمى بـ "اتفاق جيلاني" (يُنكر عادة أن تاريخه يعود إلى عام 1919)، والذي تشير قبيلة المساليت إليه بانتظام على أنه حجة لحقها في تقرير المصير. انظر، على سبيل المثال، المقال المعنون "قبيلة المساليت تُهدد بالانفصال من السودان إثر أعمال العنف الأخيرة في غرب دارفور"، *سودان تريبيون*، 27 نيسان/أبريل 2022، وهو متاح على الرابط التالي: <https://sudantribune.net/article258141/>؛ والمقال المعنون "Sudan or Chad? Why a Darfur sultan regrets a twist of colonial fate"، BBC News، 31 May 2022، وهو متاح على الرابط التالي: [www.bbc.co.uk/news/world-africa-61426698](http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-61426698). انظر أيضا S/2022/48، المرفق 8.

(35) اجتماع الفريق مع مريم المهدي، كانون الأول/ديسمبر 2022.

واستُخدمت 63 سيارة تحمل لوحات تسجيل مركبات لقوات الدعم السريع خلال الهجمات، بينما شوهد أفراد يرتدون زي تلك القوات على دراجات نارية<sup>(36)</sup>. وفي 25 نيسان/أبريل، امتد العنف إلى الجنية، حيث اشتبك أفراد التحالف السوداني مع أفراد قوات الدعم السريع في المدينة، في أكبر انتهاك لوقف إطلاق النار منذ توقيع اتفاق جوبا للسلام. وخلال الهجوم على الجنية، استُهدف المستشفى التعليمي.

52 - وارُكب عدد من انتهاكات حقوق الإنسان خلال الهجمات. وشملت هذه الانتهاكات مهاجمة مدارس ومرافق طبية في كرينك والجنية، ونهب مرافق إنسانية، وقتل مدنيين، وإحراق السوق في كرينك، وإحراق خمس قرى<sup>(37)</sup>. ووفقا لما أفادت به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، فقد قُتل ما لا يقل عن 21 طفلا<sup>(38)</sup>. وأفادت المنظمة الدولية للهجرة أن 249 شخصا قُتلوا وشُرد أكثر من 35 000 شخص<sup>(39)</sup>. وأما ممثلو الطرف العربي الذين تحدث إليهم الفريق فقد أشاروا إلى أن عدد العرب الذين لقوا حتفهم في هذا الهجوم يفوق عدد الذين لقوا حتفهم في أي اشتباكات سابقة أخرى بين القبائل<sup>(40)</sup>. وشُرع في تحقيقين رئيسيين لكشف ملابسات هذه الأحداث، أحدهما أجرته لجنة وقف إطلاق النار الدائم والآخر أجرته الحكومة، وقُدِّمت نتائج التحقيق الأخير إلى مكتب الادعاء العام في تشرين الثاني/نوفمبر 2022<sup>(41)</sup>. ولم يُعتقل إلا شخص واحد من قبيلة المساليت، هو حمادي دوشكا؛ وهو لا يزال محتجزا في بورتسودان.

## باء - العنف في جبل مرة (2-27 تشرين الثاني/نوفمبر 2022)

53 - في تقارير أعوام 2019 و 2020 و 2021، فحص الفريق التنافس الداخلي في حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، فضلا عن الاشتباكات والنزاع في مرة بين اللواء عبد القادر عبد الرحمن إبراهيم المعروف باسم "قدورة"، ومبارك ولدوك<sup>(42)</sup>. واندلعت اشتباكات جديدة في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر عندما هاجمت قوات قدورة، بقيادة القائدين دفع الله محمد ويوسف عبد الكريم، ولدوك وقواته في قاعدته. وكان النزاع الذي استمر بضعة أسابيع عنيفا في قرى دايا ووارا وكيا، حيث تكبد كلا الجانبين خلاله خسائر فادحة. وذكر بعض الشهود مقتل 30 مقاتلا، من بينهم خمسة من قادة قوات قدورة، من بينهم أحمد فوكا وإدريس

(36) عند سؤال الفريق قائد قطاع قوات الدعم السريع في الجنية عن هذه المشاركة في الهجمات نفى ذلك. وأشار إلى أنه إذا كان حدث أي تورط من هذا القبيل لجند قوات الدعم السريع، بما في ذلك استخدام العديد من مركبات تلك القوات، فإنه لم يصدر أمر بذلك.

(37) مقابلات أجراها الفريق مع شهود عيان وضحايا وعائلات ضحايا وعاملين في المجال الإنساني وجماعات دارفورية مسلحة ومسؤولين محليين، هاتفيا وبالْحُضور الشخصي، في الجنية وكمبالا، أيار/مايو وحزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر 2022.

(38) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، "تقرير عن مقتل 21 طفلا على الأقل خلال أعمال العنف في غرب دارفور في السودان"، بيان أدلى خُضر، المدير الإقليمية لليونيسف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو متاح على الرابط التالي: [www.unicef.org/press-releases/least-21-children-reported-killed-violence-sudans-west-darfur](https://www.unicef.org/press-releases/least-21-children-reported-killed-violence-sudans-west-darfur).

(39) International Organization for Migration, "IOM Sudan - Displacement Tracking Matrix Kereneik (Kereneik Town), West Darfur Update 8: 31 May 2022"، متاح على الرابط التالي: <https://reliefweb.int/report/sudan/iom-sudan-displacement-tracking-matrix-kereneik-kereneik-town-west-darfur-update-8-31-may-2022>.

(40) أبرز ممثلو الطرف العربي الذين تحدث إليهم الفريق أنهم، ولأسباب لها علاقة بالثقافة، لن يكشفوا عن عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم.

(41) في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، قدم الفريق رسالة (S/AC.47/2022/PE/OC.2) إلى حكومة السودان طالبا فيها التقرير، وهو ينتظر الرد وقت صياغة التقرير.

(42) S/2019/34، الفقرات 46 و 50 و 51؛ و S/2020/36، الفقرتان 45 و 126؛ و S/2021/40، الفقرة 36.

يعقوب وخالد كسكس وموسى سيبي. وأصيب القائد ولدوك وأجلته قوات الدعم السريع من روكرو إلى نبالا، حيث تلقى العلاج في المستشفى التركي. ونقل بعد ذلك جوا إلى الخرطوم، حيث تلقى العلاج في مستشفى فضيل. وقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه نتيجة للقتال نزح 5 600 من الأفراد إلى صبنجة وتوجة، وكذلك في قرى تارتورا وكوماي وجوكوستي<sup>(43)</sup>.

54 - ووفقا لما أفادت به مصادر الفريق، فإن ولدوك يتلقى دعما لوجستيا من قوات الدعم السريع من خلال حسبو (وهو قائد سابق في حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد انضم قبل ثلاث سنوات إلى قوات الدعم السريع)<sup>(44)</sup>. وسلطت أطراف محاورة الضوء على أن ولدوك لم يعد عضوا في حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، لأنه أصبح الآن منتسبا بشكل غير رسمي إلى قوات الدعم السريع وهو يتلقى دعما مباشرا من طه حميدان، رئيس لجنة السلام في قوات الدعم السريع في نبالا. وأوضح بعض الأطراف المحاورة الأخرى أن ولدوك كان على اتصال بفضيل منشق آخر عن حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد يقوده أحمد إبراهيم يوسف "كازينسكي"، وقد ينضم إليه رسميا.

## تاسعا - تمويل الجماعات المسلحة الدافورية

55 - على الرغم من أن الفرص المتاحة من أنشطة الارتزاق قد انخفضت بشكل كبير، فإن ليبيا ظلت مصدرا هاما لتمويل الجماعات المسلحة الدافورية. وحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد (جناح عبد الواحد)، وهي الجماعة المسلحة الدافورية الوحيدة التي تسيطر على أراض في دارفور، لا تزال تتربح من نشاطات تعدين الذهب في جبل مرة.

## ألف - حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد في دارفور

56 - واصلت حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد (جناح عبد الواحد) توليد موارد مالية من نشاط تعدين الذهب في الأراضي الخاضعة لسيطرتها في جبل مرة عن طريق فرض ضرائب على عمال المناجم والتجار العاملين عند المناجم. وانخفضت غلة وإنتاجية منجم الذهب الحرفي القائم في تورية<sup>(45)</sup>، في جنوب شرق جبل مرة. وكان الاستغلال الأمثل للمناجم الموجودة يتطلب معدات ميكانيكية لم تكن متوفرة في المنطقة الخاضعة لسيطرة جناح عبد الواحد وقت صياغة هذا التقرير. وأبلغ بأن عدد العمال العاملين في المناجم أقل بكثير، حيث ادعت مصادر أن الانخفاض بلغ نحو 90 في المائة عن مستويات العمالة التي شهدتها فترة ذروة التعدين في عام 2020. وأبلغت مصادر سرية الفريق بأنه يجري استكشاف مناجم جديدة على مقربة من المناجم الموجودة.

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Sudan: Conflict in Shamal Jabal Marrah, (43) Central Darfur", Flash Update No. 01 (24 November 2022) متاح على الرابط التالي: <https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-conflict-shamal-jabal-marrah-central-darfur-flash-update-no-01-24-november-2022-enar>

(44) في تشرين الأول/أكتوبر 2022، اندلعت اشتباكات بين قوات قدورة ووحدة من قوات الدعم السريع بقيادة حسبو قُتل فيها 4 جنود من وحدات حسبو.

(45) S/2021/40، الفقرات 142-148.

57 - وكان قائد آخر لجناح عبد الواحد، هو عبد الرازق تورتي، يشرف على عمليات التعدين تحت قيادة وتحكم القائد العام قدورة عموما. ومنذ اكتشاف الذهب في مناجم توروي في عام 2019، فإن المنازعات حول تقاسم الإيرادات من منجم الذهب هذا غالبا ما كانت تؤدي إلى نزاع داخلي فيما بين فصائل جناح عبد الواحد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، غالبا ما توقفت عمليات التعدين لفترات وجيزة. وكان جناح عبد الواحد يستغل أيضا منجما للذهب في منطقة دنايا، غرب قردود، جنوب دارفور، حيث أبرم ترتيبات مع بعض الميليشيات العربية (من قبيلتي الصعدة والحوطية) لإدارة المناجم.

58 - وفي الماضي، كان القادة في جبل مرة مترددين في تقاسم الإيرادات المتأتية من الذهب مع عبد الواحد وعبد الله حران. وفي عام 2022، وبعد مؤتمر جناح عبد الواحد في جو بجنوب السودان (انظر الفقرة 45)، أرسل عبد الله حران بعض القادة من جنوب السودان إلى جبل مرة لتنظيم عمليات التعدين وزيادة إبراز الأمور المالية بشكل أكبر للقيادة العليا لجناح عبد الواحد.

59 - وأشارت مصادر إلى علاقة تجارية بين جناح عبد الواحد وأحمد صالح، وهو تاجر ذهب بارز من قبيلة الفور مقره في نبالا، ينحدر أصلا من شرقي جبل مرة. وكانت لديه علاقات جيدة مع عبد الواحد وغالبا ما كان يتعامل مع جناح عبد الواحد. واغتيل أحمد صالح في شباط/فبراير 2022، وحمل بعض الأطراف المحاورة الأجهزة الحكومية المسؤولية عن تورطها المزعم في ذلك. وأبلغت المصادر الفريق أيضا بأن قائدي جناح عبد الواحد المتمردين، مبارك ولدوك وذو النون عبد الشافي، يتلقيان الدعم من حكومة السودان ضد جناح عبد الواحد بهدف الاستيلاء على مناجم الذهب في توروي.

الشكل الأول

صورة أحمد صالح، تاجر الذهب من قبيلة الفور الذي كان مقيما في نبالا



المصدر: سري.

60 - ويصف الفريق أنشطة فرض الضرائب التي يمارسها جناح عبد الواحد في أراضي جبل مرة ومخيمات المشردين داخليا الخاضعة لسيطرته في تقريره الصادر في كانون الثاني/يناير 2019<sup>(46)</sup>. وأكد مصدر من مخيم كالما ممارسةً تحصيل ضرائب من سكان المخيم. وأجرى الفريق مقابلة مع سائق شاحنة كان يجلب محاصيل زراعية من منطقة جبل مرة (التي يسيطر عليها جناح عبد الواحد) إلى سوق

(46) S/2019/34، الفقرات 61-63.

نيالا في جنوب دارفور، وقال إن الحركة تتقاضى ما يصل إلى 200 جنيه سوداني عند نقاط المكوس التي يديرها ذلك الجناح.

## باء - الجماعات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام

61 - بسبب حالات التأخير في تنفيذ الترتيبات الأمنية، وجدت الحركات الموقعة صعوبة في تقديم الدعم المالي وتوفير الخدمات اللوجستية للقادة والجنود الذين عادوا إلى دارفور من ليبيا في عامي 2021 و 2022. وقد أقامت تلك الحركات نقاطا غير قانونية للمكوس على الطرق في دارفور، بالتعاون مع سكان القرى المحلية، وتقاسمت معهم عائدات الضرائب. وتبحث الحركات المسلحة الموقعة عن موارد جديدة لتمويل أنشطتها السياسية الجديدة في السودان، وترى في مشاريع التعدين المستقبلية مصدرا محتملا مهما للإيرادات. وتتخبط الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق في أنشطة متعلقة بالأعمال والتجارة، بما في ذلك أنشطة غير قانونية لزيادة مداخيلها.

## جيم - الجماعات المسلحة الدارفورية في جنوب السودان

62 - واصلت حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد، وهي الجماعة المسلحة الدارفورية الرئيسية الموجودة في جنوب السودان بقيادة نائب رئيسها اللواء ركن عبد الله حران، أنشطتها في مجال الأعمال، ولا سيما الزراعة والنقل<sup>(47)</sup> بالتعاون مع نخب الدينكا المحلية. وكان السجناء الذين يحتجزهم جناح عبد الواحد في جنوب السودان يوفرهم اليد العاملة الزراعية<sup>(48)</sup>. ويقوم جناح عبد الواحد أيضا بجمع مساهمات من تجار الفور الموجودين في جنوب السودان. وكان الدعم المقدم من حكومة جنوب السودان إلى جناح عبد الواحد والجماعات الدارفورية الأخرى في جنوب السودان ضئيلا. بيد أن حكومة جنوب السودان قدمت الدعم لعبد الواحد (السيارة والغذاء والمأوى) خلال مفاوضات السلام مع مختلف المحاورين من السودان ومن جنوب السودان. وتلقى عبد الواحد دعما ماليا ولوجستيا من سيمون لويث تور، وهو عقيد في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان ورجل أعمال<sup>(49)</sup>، ومن رجل الأعمال السوداني أشرف سيد أحمد الكاردينال، الذي كانت له مصالح تجارية واسعة في جنوب السودان.

63 - وفي العام الماضي، قام جناح عبد الواحد، بالاشتراك مع أعضاء من نخبة الدينكا المحلية، بإنتاج وبيع زيت بذور السمسم تحت الاسم التجاري "Black Gold Enterprise". وكان السمسم يُزرع في جوبا، في الحقول الزراعية التي يسيطر عليها جناح عبد الواحد. ووفقا لما أفادت به مصادر سرية من جناح عبد الواحد، فإنه خلال الموسم الزراعي 2022/2021، زُرِع حوالي 36,5 طنا من السمسم واستخدمت في إنتاج زيت بذور السمسم "Black Gold"، وأصبحت مصدرا إضافيا للمداخيل.

(47) S/2020/36، الفقرات 161-166.

(48) المرجع نفسه، الفقرة 103.

(49) أحد أعضاء نخبة الدينكا من باربانغ، ممن تربطهم علاقات أعمال وثيقة بجناح عبد الواحد (المرجع نفسه، الفقرتان 162 و 163).



الشكل الثاني

زيت بذور السمسم "Black Gold"



المصدر: سري.

## دال - تمويل الجماعات المسلحة في ليبيا

أنشطة الارتزاق

64 - خلال السنوات الخمس الماضية، كانت ليبيا المصدر الرئيسي لتمويل الجماعات المسلحة الدارفورية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل معظم الحركات المسلحة الدارفورية في ليبيا العمل لصالح الجيش الوطني الليبي لتأمين المناطق وحراسة نقاط التفتيش. وخلال النزاع المسلح الفعلي والعمليات العسكرية بين الجيش الوطني الليبي والحكومة في طرابلس، انخرطت الحركات المسلحة الدارفورية في أعمال هجومية إلى جانب الجيش الوطني الليبي، وقد كافأها الجيش المدعوم من الإمارات العربية المتحدة على جهودها مكافأة كبيرة. وإلى جانب تلقي رسوم تطوع كبيرة، كانت الحركات الدارفورية تتلقى دعماً شهرياً يمكن أن يصل إلى 1,2 مليون دولار شهرياً للحركات الأكبر<sup>(50)</sup>.

65 - ومنذ السلام النسبي وغياب النزاع الفعلي في ليبيا، حدث انخفاض حاد في المدفوعات والدعم للحركات المسلحة الدارفورية في ليبيا. وأبلغت مصادر في الحركات الفريق بأنه منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021، كان الدعم والدفع للحركات ضئيلين واقتصرا بشكل أساسي على الإمدادات الغذائية. وقد تمكنت الحركات المسلحة الدارفورية الأكبر من تغطية تكاليفها في ليبيا بفضل الموارد المتراكمة في السابق. ومع ذلك، فقد كانت تجد صعوبة في دفع رواتب جنودها. وكانت هذه الحركات تعمل في أنشطة متعلقة بالأعمال والتجارة لتغطية تكاليفها. وكان الوضع مزمياً بالنسبة للحركات الدارفورية الأصغر التي

(50) مقابلات أجراها الفريق مع مصادر سرية وحركات مسلحة لها وجود في ليبيا، نيسان/أبريل 2022.



تضم الكثير من الجماعات غير الموقعة، والتي كانت تلجأ إلى تدابير مثل بيع سياراتها وتفكيكها لقطع الغيار وبيع أسلحتها لتغطية تكاليفها. وقد خلق نقص التمويل المتأتي من أنشطة الارتزاق في ليبيا ظروفًا مناسبة وأفسح المجال أمام الحركات الدارفورية غير الموقعة لتوقيع اتفاقات سلام مع حكومة السودان والعودة إلى دارفور.

66 - وأبلغت مصادر في حكومة السودان، إلى جانب مصادر أخرى متعددة، الفريق بأن كرجكولا، رئيس أركان جناح عبد الواحد، الذي كان مقره في ليبيا، قد أرسل خمس سيارات إلى القائد العام قدورة في جبل مرة، بينما أرسلت قوات المجلس الانتقالي في ليبيا خمس سيارات إلى المجلس الانتقالي في دارفور. وزُعم أن هذه السيارات أحضرت من ليبيا إلى دارفور في أوائل عام 2022، تحت ستار الترتيبات الأمنية وفقًا لاتفاق جوبا للسلام لصالح الحركات المسلحة الموقعة. ونفى أفراد المجلس الانتقالي وجناح عبد الواحد تلقيهم لهذه المركبات<sup>(51)</sup>. وأجرى الفريق مقابلة مع مصدر سري له صلات بجناح عبد الواحد، فأكد للفريق المعلومات المتعلقة بالسيارات المسلحة التي أرسلها كرجكولا الموجود في ليبيا إلى قدورة في جبل مرة. واحتجزت السلطات السودانية هذه السيارات لفترة وجيزة في نبالا. ومع ذلك، وبما أن السيارات كانت مشمولة ظاهريًا بالترتيبات الأمنية، فقد أفرج عنها وتمكنت من الوصول إلى مقر جناح عبد الواحد في جبل مرة.

#### الأنشطة الإجرامية والتجارية عبر الحدود<sup>(52)</sup>

67 - في ظل الانخفاض الحاد في الدعم المالي من ليبيا، تلجأ الحركات المسلحة الدارفورية في ليبيا ومختلف أنحاء المنطقة، بما في ذلك الحركات المسلحة الموقعة، بشكل متزايد إلى أنشطة إجرامية وتجارية لدعم أنفسها. وكان بعض الحركات يدير نقاط تفتيش داخل ليبيا، حيث يجبي ضرائب من الشاحنات. ويشارك الكثير من الحركات في أنشطة متصلة بنقل المياه والنفط. وأبلغ فرد من أفراد إحدى الحركات المسلحة الفريق بأن تهريب شاحنة صهريج نفط من ليبيا إلى حدود تشاد وإلى السودان يحقق أرباحًا قدرها 10 000 دولار و 20 000 دولار، على التوالي.

68 - ويشارك بعض أفراد الجماعات المسلحة الدارفورية في تهريب الأسلحة والمخدرات والسلع التجارية وفي توفير الحماية لمهربي المهاجرين، بالتعاون مع الجماعات الإجرامية المحلية في المنطقة.

69 - وغالبًا ما أدت الأنشطة الإجرامية والتجارية التي تقوم بها الحركات المسلحة الموقعة، التي لديها الآن قوات داخل دارفور، إلى خلق توترات واحتكاكات مع قوات الحكومة السودانية، بما في ذلك القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وقوة الشرطة السودانية المشاركة في مراقبة الحدود وإنفاذ القانون، وانطوت على خطر التصعيد إلى حادث عنيف. ووفقًا لما أفادت به مصادر سرية، ففي حادث وقع في تشرين الأول/أكتوبر 2022، اعتُرضت قافلة تابعة لإحدى الحركات المسلحة الموقعة وكانت تحمل مواد تجارية ومواد مهربة من ليبيا واحتُجزت عند نقطة تفتيش مشتركة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في شمال دارفور. واستدعت الحركة المسلحة الموقعة تعزيزات، مما أدى إلى تصاعد التوترات واحتمال نشوب نزاع. وقد سويت الحالة بعد مفاوضات بين الحركات المسلحة والسلطات الحكومية. وفي حادث آخر وقع في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، عندما احتجزت الشرطة في شمال دارفور شحنة مهربة

(51) مقابلات أجراها الفريق مع مصادر سرية، أيار/مايو 2022.

(52) يستند هذا الفرع إلى مقابلات مع أفراد من الجماعات المسلحة الدارفورية ومع مصادر سرية أجريت في آذار/مارس، ونيسان/أبريل، وأيار/مايو، وتشرين الثاني/نوفمبر 2022.

قادمة من ليبيا ويُزعم أنها تحتوي على مخدرات، حاصرت قوات من الحركات المسلحة الموقعة الشرطة وهددتها. وحُلَّت المواجهة بعد مفاوضات.

70 - وظل تهريب السيارات من ليبيا إلى السودان نشاطا منتظما. وغالبا ما كانت الجماعات المسلحة الدارفورونية وغيرها من الجماعات المسلحة تشارك في توفير الحماية للقوافل. وكانت السيارات تُجلب مباشرة من ليبيا إلى المالحة في شمال دارفور على متن شاحنات ليبية أو تُنقل عبر الحدود في قوافل من ليبيا إلى تشاد ثم دارفور. وأبلغ تجار أو مهربي السيارات الفريق بأن الشاحنات الليبية القادمة إلى المالحة تتقاضى 1 000 دولار لكل سيارة، حيث تُقَل الشاحنة الواحدة ذات الطابقين ما بين 12 و 15 سيارة. وأبلغ الفريق بطريق آخر للسيارات، من بنن إلى الجنيينة في دارفور عبر النيجر وتشاد. وكانت الطرق أفضل على هذا الطريق، وكان الإجرام أقل انتشارا. وفي الوقت الحاضر، وبسبب تدهور الوضع الاقتصادي في السودان وارتفاع معدلات التضخم، انخفض الطلب على السيارات. وقد استُورد بعض هذه السيارات إلى دارفور من أجل أسواق السيارات في إثيوبيا، وبسبب توزيعها داخل إثيوبيا وعلى الحدود الإثيوبية، فقد توقف هذا الطلب أيضا.

## هاء - ضبط الذهب في الإمارات العربية المتحدة

71 - تلقى الفريق معلومات تفيد بأن السلطات في الإمارات العربية المتحدة صادرت ذهباً يُزعم بأنه عائد لإحدى الحركات الدارفورونية الموقعة. وكان الفريق قد التمس في السابق معلومات إضافية من السلطات في الإمارات العربية المتحدة بشأن هذه القضية<sup>(53)</sup>. ولم يكن مختلف الأطراف المحاورة التي اتصل بها الفريق على علم بمصادرة الذهب. وطلب الفريق مرة أخرى إلى السلطات في الإمارات العربية المتحدة موافاته بمعلومات إضافية، إن وجدت، عن هذه المصادرة<sup>(54)</sup>. وكرر الفريق طلبه خلال زيارته إلى الإمارات العربية المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وحتى وقت صياغة هذا التقرير، لم تكن المعلومات قد وردت بعد.

## عاشرا - الأسلحة وحظر الأسلحة

72 - عملا بالفقرتين 7 و 8 من القرار 1556 (2004)، والفقرة 7 من القرار 1591 (2005)، والفقرات 7 إلى 9 من القرار 1945 (2010)، بصيغتها المستكملة في القرار 2035 (2012)، واصل الفريق التحقيق في الانتهاكات المحتملة لحظر الأسلحة في دارفور من جانب أي جهة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك حكومة السودان والدول الأعضاء، والأفراد، والجماعات المسلحة الموقعة، وغيرها من الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول، ورصد تلك الانتهاكات. وإضافة إلى ذلك، فقد أفاد الفريق في السابق بأن وجود الأسلحة والذخائر وانتشارها في دارفور هو دافع رئيسي لزعة استقرار المنطقة (انظر S/2021/40 و S/2022/48). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، واصل الفريق التحقيق في انتشار الأسلحة والذخائر في دارفور، الذي تكثف وفقا لما ورد في البيانات الجديدة (انظر المرفق 12 بشأن حالة تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة).

(53) S/2022/48، الفقرة 161.

(54) انظر S/AC.47/2022/PE/OC.12.

## ألف - انتشار الأسلحة في دارفور

73 - ازداد وجود وأعداد وتنوع الأسلحة في أيدي الرّحل والمزارعين وداخل مخيمات المشرّدين داخليا واللاجئين في دارفور مقارنةً بما أبداه الفريق من ملاحظات خلال البعثتين إلى دارفور في عام 2021 وأوائل عام 2022. وقد أبلغ أيضا عن هذا الاتجاه وأكدّه أطرافٌ محاورةٌ متعددة للفريق<sup>(55)</sup>.

74 - وخلال بعثتي الفريق إلى الفاشر، شمال دارفور، والجنيّة، جنوب دارفور، في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه 2022، لاحظ الفريق في جميع الأحياء مركبات "تقنية"، معظمها مجهّز بأنواع متعددة من الرشاشات، والبنادق الهجومية، والرشاشات القصيرة، وقاذفات القنابل المحمولة باليد والمتنقلة، والمدافع المحمولة المضادة للدبابات. وكان الأفراد الذين يستقلون هذه المركبات يرتدون مجموعة متنوعة من الأزياء الرسمية وملابس مدنية، مما يجعل من الصعب تحديد انتمائهم. ووفقا لما أفادت به الجهات المحاورة للفريق والتي لديها معرفة مباشرة، فإن هذه المشاهدات هي دليل على زيادة تدفق الأسلحة المتطورة في دارفور<sup>(56)</sup>. وشوهدت عدة مركبات تقنية رباعية الدفع مجهولة الهوية يستقلها مسلحون يرتدون ملابس مدنية في كلّ من الفاشر والجنيّة. وقد حددت جهات محاورة ومخبرون هذه العناصر على أنها أفراد في جهاز المخابرات العامة وأنها ما زالت موجودة في كل من الفاشر والجنيّة. وكان معظم المركبات مجهّزا بمدافع رشاشة آلية من طراز خواد 85 عيار 12,7 ملم من تصنيع هيئة التصنيع الحربي المملوكة للدولة. وإضافة إلى ذلك، فقد لاحظ الفريق مقاتلين من الجماعات المسلحة الموقّعة الخمس في الفاشر والجنيّة ونيالا وزمزم وطويلة وصيلية (انظر المرفق 11).

75 - وظلت الأسلحة والذخائر متاحة بسهولة ويمكن الوصول بسهولة إليها في دارفور، في ظل استمرار تجار الأسلحة عبر الحدود ومعظمهم من تشاد وجنوب السودان وليبيا في بيع الأسلحة والذخائر (انظر الفرع الرابع أعلاه). وشملت المصادر الأخرى للأسلحة والذخائر حالات التسرّب المستمرة من مخزونات الحكومة، والأسلحة والذخائر المستولى عليها أثناء الهجمات أو السرقات، والحركات المسلحة الموقّعة العائدة من ليبيا والتي تتبع أسلحتها في دارفور<sup>(57)</sup>.

76 - وأدى وجود الأسلحة وتداولها إلى إدامة العنف والهجمات بين مختلف القبائل. ومكّن المعتدين أيضا من الشروع في ارتكاب فظائع واسعة النطاق وبمعرفة أن الأسلحة متوفرة في الحال لدعم مآربهم المختلفة. وتقلبت أسعار الأسلحة والذخائر بناءً على العرض والطلب. ويمكن أن يرتفع سعر رصاصة واحدة 39×7,62 ملم لبندقية كالاشنيكوف (AK47) من السعر القياسي 1 دولار لكل طلقة إلى 1,50 دولار لكل طلقة<sup>(58)</sup>. وفي ضوء هذه التقلبات في الأسعار، فقد أبلغ العديد من ممثلي الإدارات المحلية<sup>(59)</sup> والجهات المحاورة من الرّحل والرعاة والمجتمعات الزراعية الفريق أنهم يخزنون الذخيرة ما دامت الأسعار منخفضة

(55) مقابلات الفريق مع مصادر سرية في مخيمات المشرّدين داخليا واللاجئين، ومع موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية في طويلة وزمزم والفاشر والجنيّة وصيلية، تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

(56) مقابلات الفريق مع القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع ومع مسؤولين أمنيين، أيار/مايو وحزيران/يونيه 2022.

(57) مقابلات مع مصادر سرية في القوات المسلحة السودانية، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2022.

(58) مقابلات مع مصادر سرية في صليبة وزمزم والفاشر والجنيّة، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2022.

(59) مقابلات الفريق مع الإدارة الأهلية في صليبة، كانون الأول/ديسمبر 2022. انظر أيضا <https://csf-sudan.org/the-native-administration-in-peace-and-conflict-an-aid-workers-primer>.

تحسبا لأي نزاعات مستقبلية قد تؤثر عليهم أو على أسرهم أو حلفائهم واستعدادا لها. وقد أصبح ذلك حلقة مفرغة تجلت خلال أعمال العنف الخطيرة في كرينك وكلبس في حزيران/يونيه 2022 والتي لم تتطلب سوى الحد الأدنى من الاستفزاز لكي تُطلق تعبئة واسعة النطاق للمشاركين المسلحين الراغبين في الانخراط في أعمال عنف أو هجمات انتقامية باستخدام الأسلحة من أبسطها إلى أكثرها تقدما.

77 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت سلطات ولاية دارفور عدة تدابير مخصصة للحد من وجود الأسلحة وتداولها. فعلى سبيل المثال، في 14 حزيران/يونيه 2022، في الضعين، عاصمة شرق دارفور، فُرِضت عقوبات على حمل واستخدام الأسلحة النارية من قبل المدنيين وعلى ارتداء "الكدمول" (عمامة تقليدية رجالية يمكن استخدامها لإخفاء هوية الشخص الذي يرتديها). وفي مثال آخر في شمال دارفور، حظر المحافظ نمر محمد عبد الرحمن استخدام الدراجات النارية (وهي شائعة الاستخدام أثناء الهجمات)، وحمل المدنيين للأسلحة، وارتداء "الكدمول". وإضافة إلى ذلك، فقد حظرت لجنة أمن الولاية استخدام المركبات غير المرخصة. واستمر وجود مركبات غير مرخصة، دون أي علامات تسجيل أو تعريف، في غرب دارفور، حيث بلغت نسبتها حوالي 50 في المائة من جميع المركبات في مدينتي الفاشر والجنيينة.

## باء - انتهاكات حظر الأسلحة وزيادة انعدام الأمن

### عودة الجماعات المسلحة الموقعة إلى دارفور

78 - في الفقرة 3 من القرار 2620 (2022)، طلب مجلس الأمن إلى حكومة السودان أن تقدم طلبات إلى اللجنة لتتخذ فيها، وأن توافق، عند الاقتضاء، موافقة مسبقة على نقل المعدات والإمدادات العسكرية إلى منطقة دارفور، ولا سيما في سياق تنفيذ اتفاق جوبا للسلام. وخلال الربع الأول من الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الحركات المسلحة الموقعة التقاتل من ليبيا إلى دارفور وبحوزتها مركبات تقنية مسلحة رباعية الدفع، ومعها أسلحة. وشملت الأسلحة رشاشات ثقيلة وخفيفة وقنابل صاروخية وأسلحة مضادة للطائرات. وعلى الرغم من الالتزام بتسليم الأسلحة والمدفعية بعيدة المدى وفقا للفقرة 22-5 من الفصل 8 من اتفاق جوبا للسلام، فلم تسلم سوى الأسلحة الصغيرة في مراكز التدريب وفي نقاط التجمع المخصصة لتجميع الحركات المسلحة. ولا تزال الأسلحة الثقيلة والسيارات العسكرية في أيدي الجماعات المسلحة في دارفور. وحتى وقت صياغة هذا التقرير، لم تتلق اللجنة طلبا من حكومة السودان لنقل هذه الأسلحة إلى دارفور، وفقا للفقرة 3 من القرار. وذلك شكّل بالتالي انتهاكا لأحكام حظر الأسلحة.

79 - وإضافة إلى هذا الانتهاك، فقد أدت قدرة الحركات المسلحة الموقعة على الاحتفاظ بالأسلحة إلى زيادة تفاقم الحالة الأمنية غير المستقرة أصلا. وأبلغ قادة الحركات المسلحة الموقعة في دارفور الفريق بأن حركاتهم لن تسلم الأسلحة الثقيلة إلا بعد إنشاء لجنة فنية متخصصة مشتركة<sup>(60)</sup> وتكليفها بتقييم أسلحتهم وأصولها وتقدير قيمتها. وتوقعوا من حكومة السودان أيضا أن تسدد لها قيمة الأسلحة قبل تسليمها، على النحو المتوخى في الفقرة 22-6 من الفصل 8 من الباب 2 من اتفاق جوبا للسلام، التي تنص على أن الطرفين اتفقا على إنشاء لجنة فنية متخصصة مشتركة لتقييم الأسلحة والأصول وتقدير قيمتها، شريطة أن تلتزم حكومة السودان بسداد قيمتها لحركات الكفاح المسلح. وشمل ذلك أيضا الأسلحة والمدفعية البعيدة المدى التي تديرها طواقم والذخائر ذات الصلة والتي كان مقررا تسليمها إلى رئيس اللجنة العسكرية المشتركة

(60) اتفاق جوبا للسلام، الباب 2، الفصل 8، الفقرة 22-6.

لوقف إطلاق النار قبل دخول مناطق التجمع، على النحو المتوخى في الفقرة 22-5 من الفصل 8 من الاتفاق<sup>(61)</sup>. واحتفظت الحركات المسلحة الموقعة بالأسلحة الثقيلة في موقع لم يُفصح عنه، جاهزة للنشر.

#### حكومة السودان

80 - واصلت القوات الحكومية بشكل واضح تطوير قدراتها العسكرية ووجودها العسكري في غرب دارفور وشمالها، مكملتها وجودها بعربات "تقنية" جديدة متعددة رباعية الدفع. وعلى سبيل المثال، ففي حدث عام في تموز/يوليه 2022، زار حميدتي أفراد قوات الدعم السريع في منطقة زروق، شمال دارفور، وقدم 27 ناقلة جند مصفحة من طراز BTR 8x8، و 31 عربة تقنية رباعية الدفع مزودة برشاشات ثقيلة من طراز دوشكا، وشاحنتين اثنتين مجهزتين بمنظومتي إطلاق صواريخ متعددة. ولم تتلق اللجنة أي طلب إعفاء لعمليات نقل المعدات العسكرية هذه إلى دارفور. وبالتالي فإن ذلك شكّل أيضاً انتهاكا لحظر الأسلحة. ونشرت حكومة السودان أيضا قوات أمن إضافية في كل ولاية من ولايات دارفور الخمس من أجل تأمين الحماية لنهاية الموسم الزراعي، الذي بدأ في أيار/مايو وانتهى في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وقد انتقل بعض عناصر هذه القوات من مناطق أخرى من البلد إلى دارفور، مما يشكل انتهاكات لحظر الأسلحة، نظرا لعدم تقديم أي طلبات إعفاء إلى اللجنة لعمليات النقل هذه.

### حادي عشر - حماية المدنيين<sup>(62)</sup>

#### ألف - تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين في دارفور

81 - في أيار/مايو 2020، نشرت حكومة السودان خطتها الوطنية لحماية المدنيين في دارفور. وحددت الحكومة، في إطار هذه الخطة، الإجراءات التي ستتخذها لحماية المدنيين في المجالات المتعلقة بالمشردين داخليا واللاجئين؛ وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ومكافحة العنف ضد المرأة والطفل؛ والعمل الإنساني؛ وتعزيز آليات تجنب وفض النزاعات؛ وقضايا الرحل والرعاة؛ وإعادة الإعمار والتنمية والخدمات الأساسية؛ والمياه والصرف الصحي.

82 - ووفقا للتقارير المتعلقة بحالة تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين في دارفور المقدمة من حكومة السودان إلى رئيس مجلس الأمن (S/2020/429 و S/2020/901 و S/2021/107 و S/2021/263 و S/2022/682)، تضمنت الإنجازات التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي تسجيل عدد غير معروف من اللاجئين، وتوفير إمدادات الغذاء ولوازم الصرف الصحي في بعض مخيمات اللاجئين، وتشديد مرابيض والبدء في مشروع حفر ثمانية آبار لمياه الشرب في شرق دارفور وغربها؛ وفتح مكتب ادعاء عام واحد على الأقل في شمال دارفور وشرقها وجنوبها وغربها؛ وفتح تحقيق للنظر في الأحداث التي وقعت في كرينك في عام 2022، أعقبه تقديم مكتب المدعي العام تقريره النهائي؛ وتوقيع عقد لتوفير المركبات والوقود

(61) اجتماع الفريق مع أعضاء لجنة وقف إطلاق النار الدائم، الفاشر، تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

(62) تستند المعلومات الواردة في هذا الفرع إلى مقابلات أجراها الفريق مع المشردين داخليا والنساء والناشطين وضحايا وأسر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ووزارة الداخلية وقوة الشرطة السودانية وقوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية ومع مصادر سرية، أيار/مايو - تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

لقوة حماية المدنيين<sup>(63)</sup>؛ وبناء القدرات والتدريب بشأن المسائل المتصلة بالمرأة والطفل، ونشر مستشارين قانونيين للشؤون الجنسانية للمجتمعات المحلية؛ وتسهيل قوات الدعم السريع لجلسات المصالحة في جنوب دارفور وغربها؛ وإنشاء خرائط مفصلة لعدد من مسارات الرّحل؛ وإقامة دورات رياضية وثقافية لتعزيز السلام؛ وتوفير مركبتين وأجهزة طبية لمستشفى كرينك من قبل قوات الدعم السريع. وعلى الرغم من هذه التطورات، فقد أبلغت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني الفريق أن تنفيذ الخطة الوطنية كان أبطأ مما كان متوقعا، وأشارت إلى أنها لم تُحوّل إلى أي حماية أكبر للدارفوريين.

## باء - اتفاقات المصالحة والاعتقالات والاحتجازات التعسفية

83 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وُقِّعت ستة اتفاقات مصالحة برعاية اللواء حميدي (انظر الفقرة 8). وذكرت جهات محاورة من الحكومة، في اجتماعات مع الفريق، أن السلام النسبي الذي ينعم به سكان دارفور منذ تموز/يوليه 2022 هو بفضل هذه الاتفاقات. وقال أفراد من المجتمع المحلي ونشطاء حقوق الإنسان للفريق إن الاتفاقات تفتقر إلى الشرعية، حيث تم التفاوض عليها تحت رعاية العقيد موسى أمبيلو من قوات الدعم السريع، الذي كان مسؤولاً أثناء اندلاع العنف في مخيم كريندق للمشردين داخليا، بالجينة، في الفترة الواقعة ما بين 29 و 31 كانون الأول/ديسمبر 2019<sup>(64)</sup>.

84 - وأعربت جهات محاورة أخرى، بما فيها بعض الزعماء التقليديين الذين وقعوا اتفاقات المصالحة، عن قلقها بشأن استدامة تلك الاتفاقات. وأبلغت الفريق بأن الاتفاقات لن تتحول بالضرورة إلى استقرار طويل الأجل لدارفور، لأنها لا تعالج الأسباب الجذرية للنزاع. وإضافة إلى ذلك، فقد أبلغ رؤساء القبائل الفريق بأن اللواء حميدي لم يَفِ بالالتزامات التي قُطعت عند إبرام الاتفاقات. وشددوا على أن أحد الأسباب الرئيسية لتوقيع الاتفاقات هو الوعد بتعويض ضحايا العنف وإعادة بناء القرى التي تضررت من العنف، لكنهم ما زالوا ينتظرون التعويضات. وفي غرب دارفور، أشارت جهات محاورة إلى الاستياء في أوساط أفراد المجتمعات المحلية، الذين يشعرون أن السبب الوحيد لتوقيع الزعماء التقليديين الاتفاقات هو التعويض الشخصي الذي تلقوه من اللواء حميدي، الذي قدم لهم السيارات والنقود.

85 - وتفاقم الاستياء في غرب دارفور بسبب الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، في الفترة ما بين 25 و 27 تموز/يوليه 2022، لـ 176 شخصا أعربوا عن شواغل إزاء هذه الاتفاقات<sup>(65)</sup>. وكان هؤلاء الأفراد المحتجزون تعسفا من قبائل القَمر والتاما والدروك والإرنقا. وتمّت الاعتقالات في مناطق غرب دارفور. وقد أمر والي غرب دارفور، اللواء خميس عبد الله أبكر، بهذه الاعتقالات، متذعرا بقانون الطوارئ<sup>(66)</sup>. وفي اجتماع تشريعي الثاني/نوفمبر 2022 مع الفريق، أكدت لجنة أمن غرب دارفور اعتقال هؤلاء الأفراد، وأبلغت الفريق أنهم

(63) تتألف قوة حماية المدنيين من قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية وقوة الشرطة السودانية، وستُنشر لحماية المدنيين.

(64) العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "تقرير عام مشترك بين العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والمفوضية السامية لحقوق الإنسان: تقرير حول انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الدعم السريع والمليشيات العربية المسلحة ضد المشردين داخليا والقرى في غرب دارفور في الفترة من 29 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019".

(65) القائمة محفوظة لدى الفريق بناء على طلب مصادره، لأن تلك المصادر تخشى الانتقام.

(66) أصدر مجلس السيادة قانون طوارئ وطني بعد أحداث 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021 لكي يُنشئ حالة طوارئ. ورفعت حالة الطوارئ الوطنية في أيار/مايو 2022. واستخدم الحكام في خمس ولايات دارفورية أيضا مراسيم حالة الطوارئ كوسيلة للسيطرة على الوضع في مناطق النزاع.

ما زالوا رهن الاحتجاز منذ نهاية تموز/يوليه. وأبلغت الفريق أيضا بأن قانون الطوارئ لا يزال ساريا في غرب دارفور، وأن المحتجزين لن يفرج عنهم إلى أن تقوم لجنة منشأة حديثا بتقييم كل حالة على حدة.

### جيم - نشر جنود قوات الدعم السريع

86 - شهد الفريق زيادة في نشر جنود قوات الدعم السريع في شمال دارفور وغربها. وأبلغت اللجان الأمنية<sup>(67)</sup> في شمال دارفور وغربها، وكذلك المديرون التنفيذيون في طويلة، شمال دارفور، وصلية، غرب دارفور، الفريق بأن قوات الدعم السريع نشرت جنودها لزيادة الحماية خلال موسم الحصاد، الذي يبدأ في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 ويُتوقع أن يستمر لغاية شباط/فبراير 2023. ومع ذلك، فقد أعرب أفراد المجتمعات المحلية والمسؤولون التقليديون عن مخاوف بشأن نشر قوات الدعم السريع لأنها طرف مشارك في النزاع وليست طرفا ضامنا.

87 - وأخبر مسؤولون تقليديون الفريق أنهم اتصلوا في عدة مناسبات في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 بقوات الدعم السريع للتدخل ووقف الهجرة المبكرة للعرب الرّحل، مما أدى إلى إرباك حصادهم، لكن قادة قوات الدعم السريع رفضوا التدخل. وأبلغ زعيم قبلي للمسيرية جبل الفريق بأن قبيلته طلبت الحماية من قائد قوات الدعم السريع في صلعية في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، لكنه رفض التصرف على أساس أن المسيرية جبل بدأت الحصاد. وقد فُسر هذا الرفض على أنه مؤشر على أنه في حالة نشوب نزاع، فإن قوات الدعم السريع ستقف إلى جانب العرب الرّحل. وفي الوقت نفسه، ذكر زعيم تقليدي من قبيلة الفور للفريق أن وجود قوات الدعم السريع لا يضمن أمن قبيلته، لأن تلك القوات لم تقم في الماضي بحمايتها عندما اندلع النزاع. وأشار إلى أنه في عام 2022، قدم قائد قوات الدعم السريع سيارات وأسلحة للراعاة في طويلة، في إشارة واضحة إلى أن القوة ليست محايدة.

### دال - العنف ضد المرأة والفتاة

88 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جمع الفريق عدة تقارير من ضحايا العنف الجنسي والجسدي وأسره. وأكد الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات أن العنف ضد المرأة والفتاة لا يزال مصدر قلق شديد. وشددوا على أن النساء يترددن في إبلاغ السلطات بالانتهاكات بسبب ارتفاع مستويات الوصم والإفلات من العقاب. وأخبرت نساء الفريق بأن عدم وجود شرطة ولا مدعين عامين متخصصين في العنف الجنسي والجسدي هو رادع كبير للإبلاغ عن هذه الجرائم، فضلا عن انعدام المساءلة. وخلال زيارة الفريق إلى شمال دارفور، أفادت نساء بأن البقع الساخنة الرئيسية هي المناطق المحيطة بمخيم زمزم للمشردين داخليا وضواحي بلدة طويلة، شمال المخيم. وأبلغ الفريق عما مجموعه 49 حادثة عنف جنسي وجسدي، وقعت منذ آذار/مارس 2022، بما في ذلك حادثتا اختطاف منفصلتان اثنتان و 41 حالة عنف جنسي وقتل ست نساء<sup>(68)</sup>.

(67) اللجان الأمنية هي لجان على مستوى الولاية أنشئت لتنسيق جميع الإجراءات المتصلة بالأمن. وتضم اللجان، التي يتولى الوالي قيادتها، ممثلين عن القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وقوة الشرطة السودانية وجهاز المخابرات العامة.

(68) التقارير الواردة مصدرها الضحايا وأسره، فضلا عن قادة المشردين داخليا، الفاشر، طويلة، الجينية، أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر 2022.

## هاء - المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان السابقة والراهنة

89 - أقرت المادة 1 من الباب 1 من اتفاق جوبا للسلام، المعنونة "المبادئ العامة"، بأن العدالة والمساءلة والمحاسبة والمصالحة والعدالة الانتقالية متطلبات جوهرية لضمان السلام المستدام والأمن (الفقرة 1-22)، وبأن محاربة ظاهرة الإفلات من العقاب وإنصاف الضحايا ضرورة لبناء المصالحة الوطنية وتضميد الجراح (الفقرة 1-24). وأنشأ الفصل 3 من الباب 2 من الاتفاق الآليات والهيئات التي ستتعامل مع العدالة والمساءلة والمصالحة. وبالمثل، فقد نص الفرع 3 من الخطة الوطنية لحماية المدنيين على أنه ستُضمن إمكانية اللجوء إلى القضاء وسيادة القانون. وعلى الرغم من الاعتراف بأهمية العدالة والمساءلة في بناء السلام المستدام، فإن الحكومة لم تنفذ أيًا من الآليات المنشأة بموجب الاتفاق. وشددت جهات محاورة قابلها الفريق على أن المسؤولين الرفيعي المستوى يفتقرون إلى الإرادة السياسية لإنشاء آليات بموجب الفصل 3 وسط مخاوف من إدانتهم بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

90 - وظلت إمكانية اللجوء إلى القضاء في دارفور محدودة، نظرا لنقص تمويل النظام القضائي. ووجد نقص في المدعين العامين والقضاة الأكفاء، ومحدودية في الموارد المتاحة للشرطة. وأبلغت وزارة الداخلية الفريق بأنه في عام 2022 رُصدت ميزانية خاصة للشرطة، ومُنحت دعما لوجستيا إضافيا. وشدد الوزير على أن الشرطة في منطقة دارفور بأكملها تعمل بكامل طاقتها وهي مجهزة لأداء مهامها. غير أن ضباط الشرطة في الفاشر والجنينة أبلغوا الفريق أنه ليس لديهم ما يكفي من السيارات ولا الوقود أو معدات الاتصالات لأداء مهامهم، وهي حالة أخطر حتى مما هي خارج عواصم ولايات دارفور. ففي صليحة، على سبيل المثال، لم يكن لدى الشرطة معدات اتصال ولا وقود، وفي ظل غياب مدع عام محلي، فقد تولت هي تلك المسؤوليات. وفي شمال دارفور، أشار المدعي العام، في اجتماع مع الفريق، إلى أنه يواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك عدم وجود مدعين عامين محليين في المناطق الريفية والنائية.

## واو - الحالة الإنسانية الراهنة<sup>(69)</sup>

91 - إن التطورات السياسية الهامة المتعلقة بتقاسم السلطة والمشاركة السياسية للحركات المسلحة الدarfورية في الحكومة المركزية وحكومات الولايات لم تحقق فوائد للسكان الدarfوريين غير المنتمين إلى الحركات المسلحة، ولم تحسن الحالة الإنسانية. وأبلغت جهات محاورة من خارج الحكومة الفريق مرارا وتكرارا بأنها لم تشهد أي فوائد ملموسة من اتفاق جوبا للسلام بعد سنتين من إبرامه. ورأى غالبية من أجريت معهم مقابلات في الاتفاق أداة لصالح عدد قليل من الأفراد من أجل الوصول إلى السلطة السياسية، وليس وثيقة تحقق فوائد للسكان الدarfوريين؛ وكان هذا الشعور سائدا بشكل خاص في أوساط قبائل الرّحل.

92 - وقد انعكس إخفاق اتفاق جوبا للسلام في خلق ظروف أفضل في دارفور على الحالة الإنسانية الراهنة. ووفقا لما أفاد به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ففي الفترة الواقعة ما بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس 2022، وهي آخر فترة تتوافر بشأنها بيانات وقت صياغة هذا التقرير، سُجِّل أكثر من 70 في المائة من حالات التشريد القسري بسبب النزاع في دارفور (126 000 من أصل 177 000)، حيث يمثل مشرّدو غرب دارفور 50 في المائة من جميع المشردين داخليا الجدد المرتبطين بالنزاع في السودان خلال

(69) تستند المعلومات الواردة في هذا الفرع إلى مقابلات أجراها الفريق مع المشرّدين داخليا والنساء والناشطين وضحايا وأسر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ووزارة الداخلية والشرطة وقوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية ومع مصادر سرية.



نفس الفترة<sup>(70)</sup>. وفي الوقت نفسه، أظهرت البيانات التي جمعتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مسحين اثنتين أجريا بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2022 في المناطق المتضررة من العنف في دارفور، أن الأسر في دارفور تتفق ما يزيد على 65 في المائة من دخلها على الغذاء، وأن 7 من كل 10 أسر معيشية ذكرت أنها أفقر مما كانت عليه قبل عام<sup>(71)</sup>.

93 - وأبلغت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني الفريق بأن تأمين وصول المساعدات الإنسانية أصبح تحدياً متزايداً، بسبب عودة الحركات المسلحة الدارفورية إلى جميع أنحاء دارفور، إضافةً إلى عمليات النشر الجديدة لقوات الدعم السريع. وأوضحت أنه بسبب التنقلات المستمرة لمختلف الجهات الفاعلة المسلحة، فقد كان من الصعب تحديد من يسيطر على أراضٍ معينة من أجل التفاوض على إيصال المساعدات<sup>(72)</sup>. وأشارت أيضاً إلى أنها بحاجة، من أجل الوصول إلى مواقع خارج المراكز الحضرية الرئيسية، إلى دوريات حراسة حكومية مسلحة لأن سرقة السيارات والجريمة يزدادان انتشاراً في دارفور. وشددت جهات محاورة على أن توافر دوريات الحراسة هذه محدود (وفي غرب دارفور، رُفضت سبعة من أصل عشرة طلبات لتأمين حراسة في الربع السنوي السابق)، وأن أسعار خدمات الحراسة تتزايد باستمرار.

## ثاني عشر - حظر السفر وتجميد الأصول

94 - واصل الفريق رصد تنفيذ الدول الأعضاء لتدابير تجميد الأصول وحظر السفر المفروضة بموجب الفقرتين 3 (د) و 3 (هـ) من قرار مجلس الأمن 1591 (2005). وفي الوقت الحاضر، أدرجت اللجنة أسماء ثلاثة أفراد.

## ألف - جعفر محمد الحسن (الرقم المرجعي الدائم: SDi.001)

95 - زود الفريق اللجنة بمعلومات محدّثة عن جعفر محمد الحسن في رسالته المؤرخة 9 كانون الأول/ديسمبر 2021<sup>(73)</sup>. فقد تقاعد من الجيش في عام 2010 وكان يعيش حياة التقاعد. وبعد تقاعده، حصل على معاش تقاعدي وكان يتلقى مبلغاً من المال مقابل تأجير جزء من منزله. ولم تطلب حكومة السودان من اللجنة إعفاءً من تجميد الأصول لتسدد له المعاش التقاعدي، ولا عن مدفوعات الإيجار التي يتلقاها جعفر محمد الحسن، كما لم تحصل منها على هذا الإعفاء.

United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Sudan humanitarian update", (70) <https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-humanitarian-update-july-august-2022-no-07-enar>, No. 7, July-August 2022، متاح على الرابط التالي:

International Committee of the Red Cross, "Sudan: violence exacerbating poverty and food insecurity", (71) 28 April 2022.

United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Humanitarian Needs* (72) انظر أيضاً: *Overview 2023: Sudan* (November 2022).

(73) انظر S/AC.47/2021/PE/OC.17.

## باء - جبريل عبد الكريم إبراهيم مايو (الرقم المرجعي الدائم: SDi.004)

96 - قدم الفريق معلومات محدّثة عن جبريل عبد الكريم إبراهيم مايو إلى اللجنة في رسالته المؤرخة 19 أيار/مايو 2021<sup>(74)</sup>. وهو من قدامى المحاربين السابقين في حركة العدل والمساواة السودانية، وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، كان مقره في ليبيا باعتباره عضوا بارزا في حركة تمرد جديدة، هي قوات حركة العدالة والمساواة التي تتألف من أفراد سابقين في حركة العدل والمساواة السودانية من عشيرة الزغاوة كوبي. ويُعتقد أن صحته معتلة، وفي عام 2021 كان يسعى لتلقي العلاج الطبي في بنغازي. وتشير معلومات أخيرة إلى أن جبريل عبد الكريم إبراهيم مايو سافر إلى تشاد، حيث يقيم بعض أفراد أسرته. وأشارت معلومات إضافية إلى أنه يحاول التفاوض مع السلطات في السودان لدخول البلد من أجل تلقي العلاج الطبي. وبعد إخفاقه في الحصول على هذا الإن، يُعتقد أنه عاد إلى ليبيا.

97 - وطلب الفريق إلى حكومة تشاد في الأعوام 2018 و 2019 و 2020 النظر في حالات محددة لانتهاكات محتملة لحظر السفر المفروض على جبريل عبد الكريم إبراهيم مايو فيما يتعلق بزياراته إلى تشاد خلال الفترة 2011-2014. ولم يرد أي رد. وطلب الفريق، من خلال رسالته المؤرخة 24 آب/أغسطس 2022، معلومات من حكومة تشاد بشأن زيارة يُزعم أن جبريل عبد الكريم إبراهيم مايو قام بها مؤخرا إلى تشاد. ولم يرد الرد وقت صياغة هذا التقرير.

## جيم - موسى هلال عبد الله النسيم (الرقم المرجعي الدائم: SDi.002)

98 - كان موسى هلال محتجزا لدى حكومة السودان لأكثر من ثلاث سنوات قبل إطلاق سراحه في آذار/مارس 2021. وسافر موسى هلال إلى تشاد خلال الأسبوع الأخير من نيسان/أبريل 2021، بصفته عضوا في وفد حكومة السودان الرسمي، لتقديم التعازي بوفاة رئيس تشاد، إدريس ديبي. ويشكل سفر هلال إلى تشاد انتهاكا لأحكام حظر السفر المفروضة بموجب الفقرة 3 (د) من قرار مجلس الأمن 1591 (2005). والتقى الفريق موسى هلال في تشرين الأول/أكتوبر 2021، حيث أكد الحقائق التي أوردها الفريق في تقريره لشهر كانون الثاني/يناير 2021<sup>(75)</sup>. وأبلغ الفريق بأنه باع عقارا في عام 2016، وأن جزءا من الأموال كان معه عندما اعتُقل في عام 2017 وأن هذا المال استولت عليه الجهة المعتقلة<sup>(76)</sup>. وأبلغ هلال الفريق كذلك أن الجهة المعتقلة استولت على ثروته الشخصية وثورته الحيوانية والقطع الأثرية التي يملكها أثناء اعتقاله.

99 - والتقى الفريق مرة أخرى موسى هلال في حزيران/يونيه 2022، حيث أعاد التأكيد على أن أمواله وأصوله التي صودرت أثناء اعتقاله لم تُعد إليه، وأنه يُجري مفاوضات مع السلطات لإعادتها. وخلال هذا الاجتماع، استفسر مرة أخرى عن أحكام حظر السفر وإجراءات التماس إعفاءات من حظر السفر من أجل السفر المتصل بالعلاج الطبي والسفر لأغراض دينية، وهو ما شُرح له.

100 - ولم تقدم حكومة السودان في السابق تقريرها عن تنفيذ حظر السفر وتجميد الأصول أو ردودها على رسائل الفريق في هذا الشأن. وطلب الفريق مرة أخرى، في رسالة مؤرخة 20 حزيران/يونيه 2022،

(74) انظر S/AC.47/2021/PE/OC.6.

(75) S/2021/40، الفقرة 137.

(76) S/2022/48، الفقرة 142.

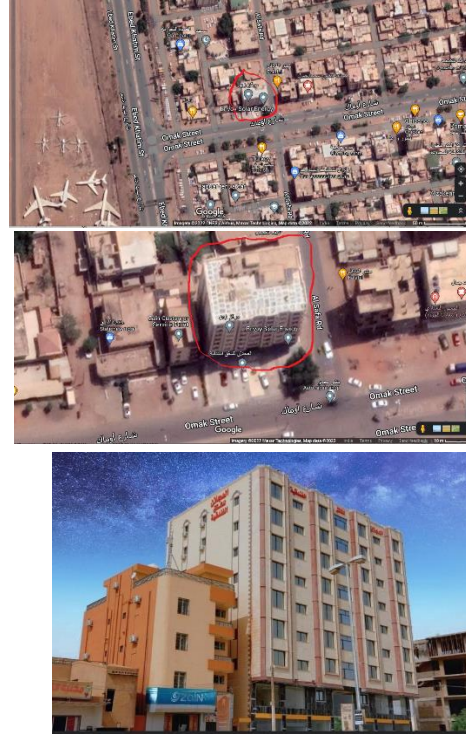
ردا من حكومة السودان بشأن انتهاك موسى هلال لحظر السفر، بسفـره إلى تشاد في نيسان/أبريل 2021 ضمن وفد رسمي للسودان. وطُلب إلى حكومة السودان أن تؤكد سفر هلال وما إذا كان قد قُدم إلى اللجنة أي طلب إعفاء بخصوص السفر. والتمس الفريق أيضا، في رسالته تلك، ردا من حكومة السودان بشأن تنفيذ تجميد الأصول المملوكة لموسى هلال، بما في ذلك الأموال والأصول التي صادرتها الجهة المعتقلة أثناء توقيفه في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

101 - وردت حكومة السودان، من خلال رسالة مؤرخة 11 تموز/يوليه 2022، فأبلغت الفريق أن موسى هلال لا يشغل أي منصب رسمي، وأنه ليس ضمن أي وفد رسمي داخل السودان أو خارجه. وعلاقة موسى هلال بعائلة الرئيس الراحل ديببي هي من خلال الزواج. وأفادت الحكومة في رسالتها كذلك أنه، وقت إلقاء القبض عليه، لم يحصل منه على أي أموال أو تُصادر منه أي أموال، وأنه لم تكن أموال ضمن مستندات المحكمة. وليس لدى موسى هلال أي حسابات مصرفية نشطة ولا أرصدة مصرفية نشطة، ولم تعثر السلطات السودانية على أي دليل على قيامه ببيع أو شراء عقارات. وطلبت الحكومة في رسالتها إلى الفريق أن يُطلعها على معلومات إضافية عن المسألة حتى يتسنى لها التحقيق فيها.

102 - وطلب الفريق، في رسالة مؤرخة 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، من حكومة السودان موافاته بتفاصيل السفر المتعلقة بزيارة موسى هلال إلى تشاد، بما في ذلك وثائق السفر المستخدمة في الزيارة، وتاريخي خروجه من السودان ودخوله إليه، وتفاصيل النقل المستخدم. وقدم الفريق أيضا في رسالته تفاصيل العقار المباع في عام 2016، والذي كان موسى هلال، وفقا لمصادر، المالك المستفيد منه. ويقع هذا العقار في الخرطوم عند تقاطع شارع أوماك وطريق الصفا، وبالقرب من شارع عبيد ختم. ووفقا لما أفادت به المصادر، فإن هذا المبنى تستخدمه حاليا "العجلان للشقق الفندقية". وطُلب إلى الحكومة التحقيق في بيع هذا العقار وإبلاغ الفريق بالنتيجة.

## الشكل الثالث

## صور العقار المباع في عام 2016



المصدر: خرائط جوجل ومصادر سرية.

103 - وطلب الفريق أيضا تأكيدا من حكومة تشاد بشأن زيارة موسى هلال إلى تشاد في نيسان/أبريل 2021، وبشأن تفاصيلها<sup>(77)</sup>. ولم يرد أي رد. وطلب الفريق مرة أخرى هذه المعلومات من تشاد في رسالة مؤرخة 24 آب/أغسطس 2022. ولم يرد أي رد بعد.

## ثالث عشر - التوصيات

104 - إن طول الحدود مع الدول المجاورة وضعف، أو غياب، قوات الأمن السودانية في المناطق الحدودية يجعل من الصعب السيطرة على عدد كبير من المحليات في دارفور. ولم تحدث الحلول المخصصة، مثل نشر قوات الأمن المشتركة (القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع، وجهاز المخابرات العامة، وقوة الشرطة السودانية)، إلا في بداية أعمال العنف، وظلت أداة غير كافية لمنع نشوب النزاع. وفي هذا السياق، يوصي الفريق بأن تشجع اللجنة حكومة السودان على تعزيز وجود قوات الأمن في المناطق الحدودية، رهنا بتدابير حظر الأسلحة وإجراءات الإعفاء القائمة.

(77) انظر S/AC.47/2021/PE/OC.7.

- 105 - وإذ يشير الفريق إلى توصياته السابقة بشأن هذا الموضوع، فإنه يوصي بأن تطلب اللجنة إلى حكومة السودان وحكومات المنطقة تنفيذ تجميد الأصول وحظر السفر المفروض على الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات.
- 106 - ويوصي الفريق بأن تشجّع اللجنة حكومة السودان على التعجيل بتنفيذ الترتيبات الأمنية، وفقاً للفصل 8 من اتفاق جوبا للسلام.
- 107 - ويوصي الفريق بأن تحث اللجنة حكومة السودان على توسيع نطاق دعمها للجنة وقف إطلاق النار الدائمة.
- 108 - ويوصي الفريق بأن تنتظر اللجنة في أن تطلب إلى الأمانة العامة تقديم المساعدة التقنية، حسب الاقتضاء، إلى حكومة السودان من أجل تقديم طلبات الإعفاء من حظر توريد الأسلحة، وفقاً للفقرة 3 من القرار 2620 (2022).
- 109 - ويوصي الفريق بأن يحث مجلس الأمن حكومة السودان على تفعيل اللجنة الفنية المتخصصة المشتركة التي ستتولى تقييم أسلحة وأصول الجماعات المسلحة الموقعة وتقدير قيمتها، وفقاً للفقرة 22-6 من الفصل 8 من الاتفاق.

## Annex 1 – Mandate

On 11 February 2021 the Security Council recalled its previous resolutions concerning Sudan, in particular 1591 (2005), 1651 (2005), 1665 (2006), 1672 (2006), 1713 (2006), 1779 (2007), 1841 (2008), 1891 (2009), 1945 (2010), 1982 (2011), 2035 (2012), 2091 (2013), 2138 (2014), 2200 (2015), 2265 (2016), 2340 (2017), 2400 (2018), 2455 (2019), and 2508 (2020), and 2026 (2022) and its Presidential Statement of 11 December 2018 (S/PRST/2018/19).

In paragraph 1 of resolution 2620 (2022), the Security Council recalled the measures imposed by paragraphs 7 and 8 of resolution 1556 (2004), as modified by paragraph 7 of resolution 1591 (2005), and paragraph 4 of resolution 2035 (2012), and the listing criteria and measures imposed by subparagraphs (c), (d) and (e) of paragraph 3 of resolution 1591 (2005), as modified by paragraph 3 of resolution 2035 (2012), and *reaffirms* the provisions of subparagraph (f), (g) of paragraph 3 of resolution 1591 (2005), paragraph 9 of resolution 1556 (2004), and paragraph 4 of resolution 2035 (2012).

In paragraph 2 of resolution 2620 (2022), the Council further extends the mandate of the Panel of Experts until 12 March 2023 originally appointed pursuant to resolution 1591 (2005) and previously extended by resolutions 1779 (2007), 1841 (2008), 1945 (2010), 2035 (2012), 2138 (2014), 2200 (2015), 2265 (2016), 2340 (2017), and 2400 (2018), *reaffirms* the mandate of the Panel of Experts' as established in resolutions 1591 (2005), 1779 (2007), 1841 (2008), 1945 (2010), 2035 (2012), 2138 (2014), 2200 (2015), 2265 (2016), 2340 (2017), 2400 (2018), 2455 (2019), 2508 (2020), and 2562 (2021) and *requests* the Panel of Experts to provide to the Security Council Committee established pursuant to resolution 1591 (2005) concerning the Sudan (hereafter "the Committee") with an interim report on its activities no later than 12 August 2022, and provide to the Council, after discussion with the Committee, a final report by 13 January 2023 with its findings and recommendations, and *further requests* the Panel of Experts to provide updates every three months to the Committee regarding its activities, including Panel travel, and the implementation and effectiveness of paragraph 10 of resolution 1945 (2010), and *expresses its intention* to review the mandate and take appropriate action regarding the further extension of the mandate no later than 12 February 2023.

In paragraph 3 of resolution 2620 (2022) the Council recalls paragraph 3(a) (v) of Security Council resolution 1591 (2005) and *requests* the Government of Sudan to submit requests for the Committee's consideration and, where appropriate, prior approval for the movement of military equipment and supplies into the Darfur region, particularly in the context of the implementation of the Juba Peace Agreement, in accordance with paragraph 7 of resolution 1591 (2005), as clarified and updated in paragraph 8 of resolution 1945 (2010) and paragraph 4 of resolution 2035 (2012).

In paragraph 4 of resolution 22620 (2022) Recalls the criteria established in paragraph 3 (c) of its resolution 1591 (2005), and expanded in paragraph 3 of 2035 (2012), and in this regard, expresses its intention to regularly review the measures on Darfur, as recalled in paragraph 1, in light of the upcoming interim report by the Panel of Experts due by 12 August 2022 as well as the final report by the Panel of Experts due by 13 January 2023, and taking into account relevant Security Council resolutions;

In paragraph 5 of resolution 2620 (2022) the Security Council takes note of the Secretary-General's report of 31 July 2021 (S/2021/696), as requested in resolution 2562 (2021), providing a review of the situation in Darfur and recommending benchmarks to assess the measures on Darfur, and expresses its intention to consider by 31 August 2022 establishing clear, well-identified, and realistic key benchmarks, with readiness to consider adjusting measures renewed in paragraph 1 above to respond to the situation in Darfur in light of the evolving situation on the ground, taking note of the Committee Chair's report and recommendations.

## **Annex 2 – Terminology and media coverage of the situation in Darfur**

The Panel has retained terms such as “tribe”, “Janjaweed”, “militias”, “settlers”, “nomads” and personal and place names as provided by the various sources. Such usage does not necessarily reflect the views of the Panel.

Throughout the reporting period, the Panel observed regular derogatory use of the above mentioned words and biased coverage of the situation in Darfur in various national and Sudanese diaspora media and social networks (sometimes amounting to media wars). Such coverage presented significant difficulties to the work of the Panel. However, the Panel, made all efforts to verify the information they received from their interlocutors and other sources.

### **Annex 3 – Statement of SLA/AW concerning the fighting in Jebel Marra**

The General Command of Self – defence forces of the Sudan Liberation Movement/Army sternly warn the putschist regime of Khartoum of launching attacks on its controlled territories

The Sudan Liberation Army (SLA) field intelligence had gathered credible information that; on 27th of October 2022, the putschist regime forces of Khartoum consists of Rapid Support Forces (RSF) militias and a few hand-picked local collaborators and hirelings from El Fashir in 30- 4wheel drive land cruiser vehicles are planning to wage aggressive attacks on areas controlled by the self-defense forces of the Sudan Liberation Army (SLA) under the leadership of Abdul Wahid Mohammed Ahmed Al Nour.

Whereas; the movement adhere to the Geneva Convention on the civilized rules of armed conflict, known to all SLA combatants in standing orders, codified in the movement’s purity of arms doctrine and remain committed to, the signed long- standing, renewed unilateral cessation of hostilities (CoH) for humanitarian reasons although the regime still exploit hunger and humanitarian denial as a tool of war, as well as to allow the people’s glorious December revolution to realize its noble objectives through peaceful means of national struggle. However; the general command of the movement would like to clarify the followings: –

1- The Sudan Liberation Army forces had tangibly kept observing its unilateral ceasefire, and as self-defense forces have long observed a halt to offensive operations and only undergo combat when attacked.

2- Any act of aggressive attacks on areas controlled by the movement will be considered a deliberate declaration of war and therefore, the movement will do what it can to protect civilians, and their properties and further repulse the attack in a manner to safeguard and maintain the sovereignty of its controlled territories.

3- As the movement is fully aware of the plots and treachery of the murderous coup regime and the outcome of their clandestine meetings held in the national capital Khartoum to stage these attacks, the movement had ordered its forces to be vigilant and remain in combat- ready repulse situation until ordered otherwise.

4- Based on the ill and insidious intentions of the coup regime and the on going killings, the movement might be forced heavy heartedly to, rescind its unilateral cessation of hostilities that have signed, renewed and committed to over the past years, despite the on going genocide, ethnic cleansing, war crimes and crimes against humanity by the regime forces and its paratroops militias. It’s high time for the movement to reconsider caging itself to a futile and unyielding cease fire while people are slaughtered and their lives are tampered with.

Waleed Mohammed Abaker, (Tonjou)

The Military Spokesperson of the Sudan Liberation Army

28th of October 2022.

Source: <https://slma.net/en/the-general-command-of-self-defense-forces-of-the-sudan-liberation-movement-army-sternly-warn-the-putschist-regime-of-khartoum-of-launching-attacks-on-its-controlled-territories/>



## **Annex 4 – Statement of the Darfurian armed movements, which joined the “Niamey Process”**

Several non-signatory Darfurian movements present in Libya have tried to form a single bloc in order to achieve better conditions for their security arrangements with the Government of the Sudan Annex 7 – Non-signatory Darfurian armed groups in Libya

**Promediation**

### **Statement on the consultations between the Sudanese government delegation and the Alliance of Democratic Track Forces**

On 11 – 12 June 2022, representatives of the Alliance of Democratic Track Forces, which brings together seven armed movements having forces in Libya, held an informal meeting with a high-level delegation mandated by the Sudanese government. The purpose of these initial discussions was to consult on the future forms of participation of these groups in the peace process in Sudan, to contribute to the success of the democratic transition, and to discuss ways for the withdrawal of their forces from Libya and their peaceful return to Sudan.

This meeting was held in Niamey - Republic of Niger, at the invitation and thanks to the facilitation of Promediation. The participants expressed their gratitude to the president, government and people of the Republic of Niger for their hospitality and their commitment to support stability in the region. This country is considered a model for the peaceful management of internal conflicts and has been able to develop the capacity and know-how to manage crises and differences through dialogue and in a respectful manner.

This meeting represents a major contribution to the stabilization of Darfur and Sudan, but also Libya and more broadly the entire region. It falls under the framework of various international efforts to implement the ceasefire agreement in Libya signed in October 2020, under the auspices of the United Nations Support Mission in Libya, which aims at the departure of foreign forces from the country. The withdrawal of Sudanese armed groups remains one of the key points regarding the implementation of this agreement.

The discussions were cordial and fruitful, between sons of Sudan determined to find durable and definitive solutions to the conflict in Darfur and to ensure the successful and peaceful return of Libya-based fighters to Sudan. Two main topics were on the agenda: the participation of these movements in the peace process in Darfur and the political transition on the one hand, and the security arrangements on the other. With regards to the security arrangements, the discussion focused on the practical modalities and timetable concerning the return of fighters from Libya to Sudan, as well as their cantonment and integration into the Sudanese security forces or their return to civilian life.

The two parties agreed to continue their efforts to move forward on the technical, logistical and financial aspects of the return and integration of the fighters. The

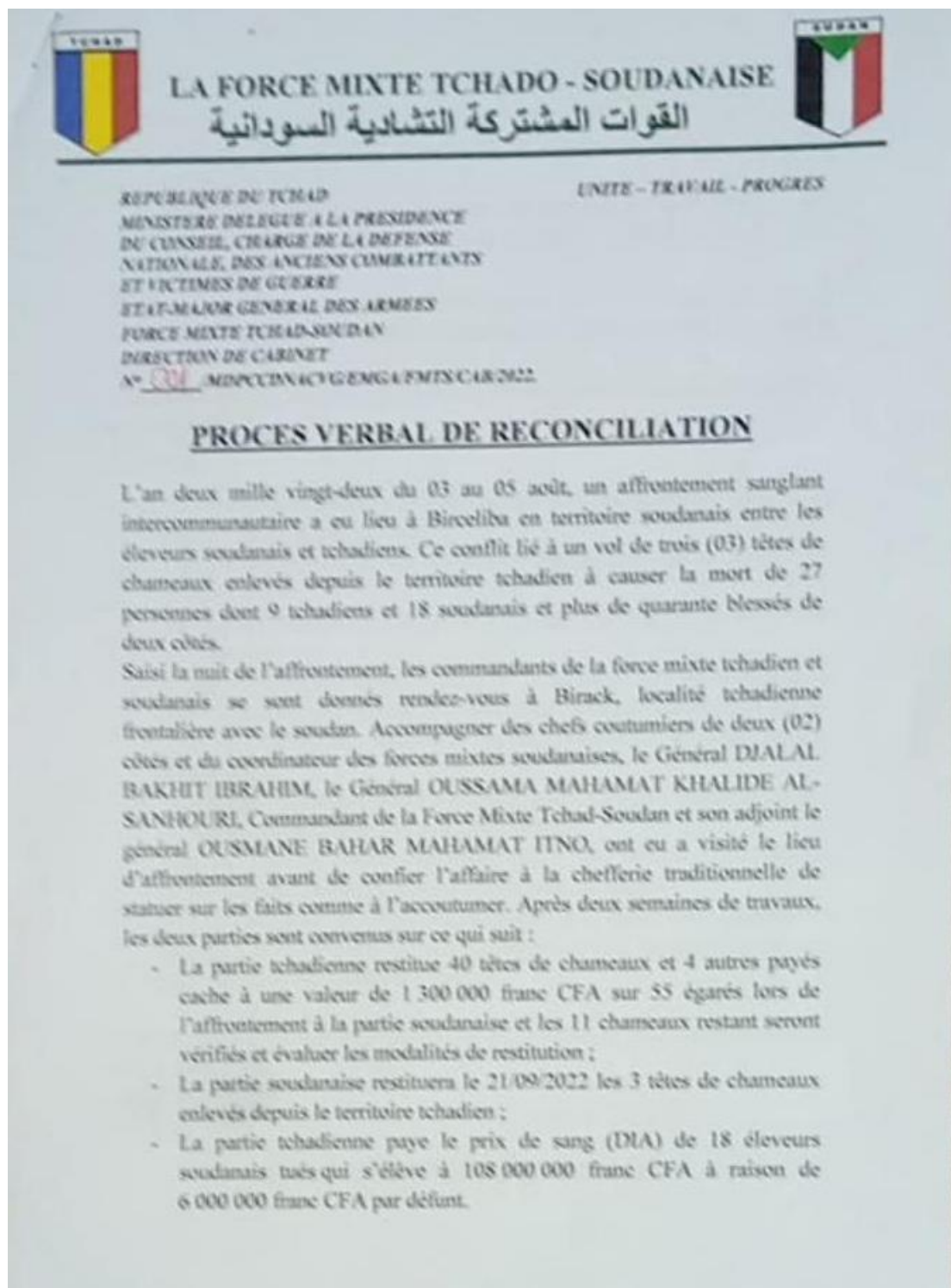
Alliance of Democratic Track Forces and the government delegation also agreed on the importance of ensuring the full contribution of the Alliance of Democratic Track Forces to the political transition and the ongoing peace process in Sudan.

The parties are aware of the severe financial difficulties currently hindering the implementation of the comprehensive peace process in Sudan. They encourage and urge international partners to assume their responsibilities towards Sudan and Libya and to spare no effort in order to successfully complete the ongoing peace processes in these two countries. The parties request the assistance and support of Promediation to mobilize strong and swift support from international partners in order to ensure the success of the process that they initiated in Niamey, in particular the withdrawal of armed groups from Libya and the implementation of security arrangements.

Niamey - Republic of Niger

June 11, 2022

## Annex 5 – Reconciliation and compensation agreement after a cross-border incident (Sudan-Chad)



Source: Twitter

The United Nations Translation from French

Republic of Chad  
 Ministry of Defence, Veterans and War Victims  
 General Staff of the Armed Forces  
 Joint Chad-Sudan Force  
 Office of the Chief of Staff

No. [illegible]  
 Minutes of reconciliation agreement

A bloody intercommunal confrontation took place between 3 and 5 August 2022 in Birceliba, the Sudan, involving Sudanese and Chadian herders. This clash, triggered by the theft of three camels from Chad, resulted in the death of 27 people, comprising 9 Chadians and 18 Sudanese, with more than 40 people from both sides injured.

The commanders of the Joint Chad-Sudan Force, having learned of the confrontation that night, met in Birak, a town in Chad located on the border with the Sudan. Accompanied by traditional leaders from both sides and General Djalal Bakhit Ibrahim, the coordinator of the Sudanese joint force, General Oussama Mahamat Khalide Al-Sanhouri, Commander of the Joint Chad-Sudan Force, and his deputy, General Ousmane Bahar Mahamat Itno, visited the site of the confrontation and entrusted the case to the traditional leaders to rule on the facts as is the custom. Following two weeks of deliberations, the parties have agreed as follows:

- The Chadian side shall return 40 camels to the Sudan and pay cash in the amount of 1,300,000 CFA francs for four additional camels, out of the total number of 55 camels missing following the confrontation; confirmation is pending with regard to the remaining 11 missing camels for which compensation is to be determined.
- On 21 September 2022, the Sudan shall return the three camels taken from Chad.
- Chad shall pay blood money (“diya”) for the 18 Sudanese herders killed, for a total of 108,000,000 CFA francs, that is 6,000,000 CFA francs for each deceased herder.
- The Sudanese side shall pay blood money (“diya”) for the 9 Chadian herders killed in the amount of 54,000,000 CFA francs, that is 6,000,000 CFA francs for each deceased herder.
- The four horses and five camels killed in the fighting are valued at 2,250,000 CFA francs, to be paid on 21 September 2022 by the Chadian side.

With regard to the first item above, as the Sudanese side was unable to return the three camels to the Chadian side, those three camels are considered as having been among the 55 camels taken.

In order to prevent this type of incident from occurring in the future, the following recommendations have been made:

1. In the event of cattle theft, the owner must notify the nearest post or company of the Joint Force.
2. The post or company must mobilize within 30 minutes of receiving such notification.
3. Should it fail to act, the post or company shall be held responsible.
4. In order to catch the criminals, the number of personnel serving in the Joint Force must be increased and logistical reinforcements must be provided, in particular to the following companies: Birak, Koulbous, Birceliba, Mistré, Bédia and Adé.
5. The regular Sudanese forces deployed at the border shall assist the Joint Force in pursuing the criminals.
6. The States shall no longer pay blood money (“diya”) in connection with intercommunal confrontations stemming from cattle theft.
7. A new local committee must be established to provide support to the companies and posts in the form of intelligence and information about the thieves and their hiding places.

In witness whereof this reconciliation agreement has been concluded for all due intents and purposes.

Done at Birak on 21 August 2022  
 The traditional authorities



[illegible]

22-29309

## **Annex 7 – Intercommunal reconciliation agreements in West Darfur**

Below, there are three intercommunal agreements overseen by RSF in West Darfur and shared with the Panel by the Government of the Sudan. The effectiveness of these agreements would depend on follow-up activities of local administrations and Government security forces. See also S/2022/48 Annex 9 – A Local Peace Agreement, West Darfur.

### **Agreement I**

**The Rapid Support Forces  
Peace and Reconciliation Committee**

Date: / / 20

No.:

*In the name of God the Merciful, the Compassionate*

**The Republic of the Sudan**

**West Darfur State**

**Jebel Moon locality**

**Reconciliation document between the Misseriya and Rizeigat Arab tribal branches**

**El Geneina**

**June 2022**

Sudan - Khartoum - Rapid Support Forces Tower

0123957402 - 0912353608

### **Reconciliation document between the Misseriya and Rizeigat Arab tribal branches in the Jebel Moon locality**

#### **Introduction**

The Almighty said in his revelation: "No good can come of most secret consultations except for those who enjoin charity, right behaviour and reconciliation among the people. Whoever does that is pleasing to God and will receive a mighty reward". Reconciliation can only be between adversaries and enemies. Conflict, enmity and mutual anger engender evil, discord and fragmentation that cannot be contained. That is why the sharia in its wisdom urges reconciliation among people via blood, wealth, possessions and even religious traditions. God Almighty said: "Hold on tight all together to the rope of God. Do not be divided. Remember God's blessing to you. When you were enemies, he joined your hearts. Through His blessing you become brothers. You were on the edge of the pit of Hell. He saved you from it. That is why God reveals his verses to you - so you may be guided" (Qur'an 3: [95]).

- This reconciliation is a joint effort to settle disputes, redress grievances, make reparation for damage and correct injustices and mistakes resulting from past conflict between the two parties, namely, the Rizeigat and Misseriya Arab tribal branches. It is based on the principles of our true Islamic religion, which prohibits fighting between Muslims urges mutual compassion, solidarity and cooperation among them. It calls for reconciliation and shuns bloodshed. In order to instil a culture of peace, forgiveness and confidence-building between the two parties, and taking into account the ties of blood and kinship between them, on the day of Saturday, 18 June 2022; under the generous sponsorship of the State, represented by Lieutenant General Mohamed Hamdan Dagalo, Vice President of the Sovereignty Council and Commander of the Rapid Support Forces; under his direct authorization to the Peace and Reconciliation Committee of the Rapid Support Forces chaired by Colonel Musa Hamid Ambello; and under the immediate supervision of Brigadier General Idris Hasan Ibrahim, the two parties agreed to conclude a sustainable reconciliation agreement in accordance with the following conditions and commitments:

1. Reconciliation between the two parties shall be comprehensive and sustainable. War must not break out again no matter what the justifications and reasons. Everyone must be governed by the voice of reason.
2. Compensation and reparation for the damage caused to the two parties shall be made in accordance with customs, practices and precedents. This will be done by the Vice President of the Sovereignty Council and Commander of the Rapid Support Forces.
3. The two parties commit fully to refraining from protecting criminals such as thieves and murderers, and from all attacks. They commit to opening the road between Seleia and El Geneina without obstruction by either party. All agree to address any adverse incidents resolutely via law, through a joint regular force formed from the army, Rapid Support, the police, and so on.
4. Facilitation will be provided for displaced persons and refugees to return to their villages of origin that they left because of the war, and to engage in farming as they used to without obstruction by any party.
5. It will be agreed to form a joint technical mechanism made up of both sides, headed by a patrol to resolve problems [at the first sign of hostilities], in coordination and cooperation with the competent Government agencies.
6. Both parties commit fully to refrain from setting fire to the other's villages and pastures.
7. The moral and historical right of the Misseriya Jebel to the land will be preserved, with full commitment to the right for all to live accordance with citizenship and respect for inherited values, customs, traditions and rights.
8. A joint unit will be formed in the event of any incidents that violate social peace or any acts of theft. A joint mechanism will be established. It will be agreed there will be no blood money for a thief who resists and is killed by the joint forces of the unit.
9. It is advised that a joint military force be set up to impose the authority of the State and the rule of law, and ensure that the reconciliation between the two parties is sustainable.
10. Nomads will return to the villages that they left as a result of the war, especially the villages of Asa, Saqq, Kharubah and Karanu.
11. Markets, water sources, and public health and service facilities will be opened for the mutual benefit of both parties immediately upon signature of the reconciliation agreement between the two parties with no time restriction. Awareness will be disseminated of a culture of peace and community coexistence, with a view to overcoming tragedy and hatred.
12. The parties commit to a joint military force made up of the army, Rapid Support and the police to be set up and deployed to protect the reconciliation agreement and spread peace in the northern Geneina area.
13. Proactive engagement will be maintained by the leaders of the civil administration, the tribes and the youth to disseminate a positive spirit and constructive interaction to instil the principle of building trust and sustaining peace.

*We ask God for success, recompense and succor*

#### **Signatures of representatives of the parties to the reconciliation agreement**

<i>No.</i>	<i>Representing Rezeigat</i>	<i>Signature</i>	<i>Representing Misseriya</i>	<i>Signature</i>
1	<i>Amir Masar Abdulrahman Asil</i>		<i>Fursha Jallabi Abdullah Mahdi</i>	
2	<i>Amir Sanusi Tahir Karshum</i>		<i>Amir Hafiz Shaykh Ahmad</i>	
3	<i>Amir Ahmad Khalil Shit</i>		<i>Omda Abkar Abdulshafi' Suni</i>	
4	<i>Amir Abbas Musa Jibril</i>		<i>Omda Ibrahim Yahya Muhammad</i>	
5	<i>Amir Abdulrahman Muhammad Jum'ah</i>		<i>Omda Ibrahim Yahya Muhammad</i>	
6	<i>Amir Taha Musa Adam Khatir</i>		<i>Omda Ishaq Da'ud Najm</i>	
7	<i>Omda Muhammad Ushayqir Uthman</i>		<i>Omda Dawm Ibrahim Muhammad</i>	
8	<i>Aqid Hasbullah Isa Hanunah</i>		<i>Omda Adam Dawmah Ali</i>	
9	<i>Omda Hasan Isa Daqdaq</i>		<i>Aqid Ibrahim Ahmad Yahya Mahdi</i>	
10	<i>Omda Nur Abdulwahid Hamdan</i>		<i>Aqid Abdullah Raja Dudin</i>	
11	<i>Omda Daqqah Idris Ajinah</i>		<i>Omda Shaykhuldin Muhammad Mahin</i>	

<i>No.</i>	<i>Representing Rezeigat</i>	<i>Signature</i>	<i>Representing Misseriya</i>	<i>Signature</i>
12	Omda Khamis Muhammad Musa		Omda Abdullah Muhammad Husayn	

1. Chair of the Peace and Reconciliation Committee: Colonel Musa Hamid Ambello [*Signature*]
2. Supervisor of the Peace and Reconciliation Committee: Brigadier General Idris Hasan Ibrahim [*Signature*]
3. Supervisor of the reconciliation agreement: General Khamis Abdullah Abkar, Governor of West Darfur State [*Signature*]

*Witnesses:*

1. *Sultan Sa'd Abdulrahman Bahruldin* [*Signature*]
2. *Sultan Hashim Uthman Hashim* [*Signature*]

Sponsor and guarantor of the reconciliation agreement: Vice President of the Sovereignty Council and Commander of the Rapid Support Forces

Lieutenant General Mohamed Hamdan Dagalo [*Signature*]      Date: .....



## **Agreement II**

**The Rapid Support Forces  
Peace and Reconciliation Committee**

Date: / / 20

No.:

*In the name of God the Merciful, the Compassionate*

**The Republic of the Sudan  
West Darfur State**

**Reconciliation document between the Arab Tribes and the Gimir Tribe in West Darfur State and the Saraf Omra locality**

**El Geneina  
July 2022**

Sudan - Khartoum - Rapid Support Forces Tower

0123957402 - 0912353608

**Reconciliation document between the Arab Tribes and the Gimir Tribe in West Darfur State and the Saraf Omra locality**

## **Introduction**

The Almighty said in his revelation: "No good can come of secret consultations except for those who enjoin charity, right behaviour and reconciliation among the people. Whoever does that is pleasing to God and will receive a mighty reward". Reconciliation can only be between adversaries and enemies. Conflict, enmity and mutual anger engender evil, division and fragmentation that cannot be contained. That is why the sharia in its wisdom urges reconciliation among people via blood, wealth, possessions and even religious traditions. "Hold on tight all together to the rope of God. Do not be divided. Remember God's blessing to you. When you were enemies, he joined your hearts. Through His blessing you become brothers. You were on the edge of the pit of Hell. He saved you from it. That is why God reveals his verses to you - so you may be guided" (Qur'an 4: 103).

- This reconciliation is a joint effort to settle disputes, redress grievances, make reparations and correct injustices and mistakes that resulted from past conflict between the two parties, namely, the Arab tribes and the Gimir tribe in West Darfur State and Saraf Omra. It is based on the principles of our true Islamic religion, which prohibits fighting between Muslims and urges compassion, solidarity and cooperation among them. It calls for reconciliation and shuns bloodshed. In order to instil a culture of peace, forgiveness and confidence-building between the two parties, and taking into account the ties of blood and kinship between them, on the day of Wednesday, 6 July 2022, under the generous sponsorship of the State, represented by Lieutenant General Mohamed Hamdan Dagalo, Vice President of the Sovereignty Council and Commander of the Rapid Support Forces; in the honoured presence of two Sovereignty Council members, Al-Hadi Idris and Al-Tahir Abu Bakr Hajar, and a representative of the Governor of the region, Ahmad Qaridiya; under his direct authorization to the Peace and Reconciliation Committee of the Rapid Support Forces under the chairmanship of Colonel Musa Hamid Ambello; and under the immediate executive supervision of Brigadier General Idris Hasan Ibrahim, the two parties agreed to conclude a sustainable reconciliation agreement in accordance with the following conditions and commitments:

1. That reconciliation between the two parties shall be comprehensive and sustainable. War must not break out again no matter what the justifications and reasons. Everyone must be governed by the voice of reason.

2. Looted money and property will be returned based on agreed-upon customary procedures in accordance with the rules, regulations and customs that are generally followed when an accusation is made against a specific person, persons or entity.
3. Displaced persons will return to their villages and places of origin from which they were displaced as a result of the war. They will be permitted to dig drinking water wells for humans and livestock, in accordance with local and state regulations.
4. Mobilization will not be permitted. Military camps and troop concentrations among the two parties will be broken up.
5. Markets and roads leading to all localities and states will be opened without obstruction by any party. Water sources and public services shall be ensured.
6. The agricultural season will be protected in accordance with prevailing local and state procedures. Agriculture may not expand at the expense of pastures, especially open-air corrals.
7. Adverse incidents that undermine security and social peace will be combated by deploying a joint force to impose the authority of the State and the rule of law.
8. Livestock routes, summer encampments and agricultural farms will be secured in accordance with the prevailing regulations, customs, traditions and inheritance rules.
9. All components of the regular forces will adhere to strict impartiality and shall enforce the authority of the State and the rule of law on all components of society in the aforementioned areas.
10. Criminals and bandits may not be protected or supported by any tribe or tribes involved in the reconciliation process, or any other party.
11. Self-restraint will be adhered to. A sharp tone will be avoided when it comes to ownership of land, whether farms or pastures. The decisive factor will be prevailing custom.
12. A joint technical committee will be formed that will include the [tribal leaders] and civil administrations to follow up the implementation of the terms of the reconciliation agreement between the two parties.
13. Compensation and reparation for the damage caused to the two parties shall be made in accordance with customs, practices and precedents. That will be done by the Vice President of the Sovereignty Council and Commander of the Rapid Support Forces.

*We ask God for success, recompense and succor*

**Signatures of representatives of the parties to the reconciliation agreement from both parties:**

No.	Representatives of Arab tribes	Signature	No.	Representatives of the Gimir tribe	Signature
1	<i>Amir</i> Masar Abdulrahman Asil		1	A. Abdulghani Adam Abkar	
2	<i>Amir</i> Sanusi Tahir Karshum		2	<i>Sultan</i> Yahya Bulad Idris	
3	<i>Amir</i> [Muhammad] Khalil Shit		3	<i>Amir</i> Barakat Isma'il Barakat	
4	<i>Amir</i> Abdullah Muhammad Abdulhadi		4	A. Sayfuldin Uthman Idris	
5	<i>Amir</i> Abdulrahman Muhammad Jum'ah		5	A. Khalil Abkar Yahya	
6	<i>Amir</i> Muhammad Musa Adam Khatir		6	<i>Nazir</i> Kamal Ahmad Mustafa	
7	<i>Amir</i> Tahir Ali Abdullah		7	A. Khalil Rakib Ahmad Baydah	
8	<i>Amir</i> Hafiz Hasan Umar		8	A. Adil Izzuldin Yunus	
9	<i>Amir</i> Muhammad Abdulaziz Takishu		9	A. Jabir Mustafa Hashim	
10	<i>Amir</i> Adam Hasbullah		10	<i>Fursha</i> Kamal Zakariya Abdulbanat	

No.	Representatives of Arab tribes	Signature	No.	Representatives of the Gimir tribe	Signature
11	Amir Yusuf Ibrahim Hasan		11	Muhandis Habib Uthman Idris	
12	Amir Bisharah Dajo Hasan		12	A. Muhammad Sulayman [Hidr]	
13	Amir Abdulrahman al-Fadil		13	A. Ahmad Adam al-Nur	
14	Omda Dhakariya Ali al-Durrah		14	Aqid Yusuf Sharif Muhammad	
15	Sheikh Isa Yahya Abdulrahim		15	Dr. Muhammad Adam Muhammadayn	
16	Ustadh Umar Adam Salih		16	A. Abdulsamad Abdulhamid	
17	Ustadh Muhammad Zayn Idris Adam		17	A. Adam Ushr Ahmad	
18	Omda Hasan Isa Daqdaq		18	A. Ya 'qub Ishaq Ibrahim	
19	Omda Asil Muhammad Da'ud		19	A. Muhammad al-Amin Adam	
20	Omda Ibrahim al-Habbu		20	Aqid Salih Ahmad Adam	

1. Chair of the Peace and Reconciliation Committee: Colonel Musa Hamid Ambello
2. Supervisor of the Peace and Reconciliation Committee: Brigadier General Idris Hasan Ibrahim
3. Supervisor of the reconciliation agreement: General Khamis Abdullah Abkar, Governor of West Darfur State

Witnesses:

1. [Illegible line]
2. [Illegible line]

Sponsor and guarantor of the reconciliation agreement: Vice President of the Sovereignty Council and Commander of the Rapid Support Forces

Lieutenant General Mohamed Hamdan Dagalo ..... Date: .....

**Agreement III****The Rapid Support Forces  
Peace and Reconciliation Committee**

Date: / / 20

No.:

*In the name of God the Merciful, the Compassionate***The Republic of the Sudan  
West Darfur State****Reconciliation document between the Awra and Shali branches of Gimir and the Tama tribe in Dar Masalit  
El Geneina  
July 2022**

Sudan - Khartoum - Rapid Support Forces Tower

0123957402 – 091235360

*In the name of God the Merciful, the Compassionate***Reconciliation agreement document between the Awra and Shali branches of Gimir and the Tama tribe in Dar  
Masalit****Introduction**

The Almighty said in his revelation: "Hold on tight all together to the rope of God. Do not be divided. Remember God's blessing to you. When you were enemies, he joined your hearts. Through His blessing you become brothers. You were on the edge of the pit of Hell. He saved you from it. That is why God reveals his verses to you – so you may be guided" (Qur'an 4: 103).

God Almighty gave himself the name of "Peace". He named the Garden where the righteous among his servants dwell "The Abode of Peace". And he made the greeting used by the people of the Garden "Peace". This is a clear sign that peace is the basis of the universe created by God Almighty. The Prophet said: "No Muslim is permitted to terrorize another Muslim"; that is a verified hadith. So the Prophet himself forbade us from intimidating or frightening a Muslim, even as a joke. Therefore, under the aegis of the Peace and Reconciliation Committee of the Rapid Support Forces, chaired by Colonel Musa Hamid Ambello; the supervision of Brigadier General Idris Hasan Ibrahim, the General Supervisor of the Committee, and all its members; and the direct sponsorship of the Vice President of the Sovereignty Council and Commander of the Rapid Support Forces, Lieutenant General Mohamed Hamdan Dagalo, who has sponsored comprehensive reconciliations in Sudan and devoted himself to encouraging anything that can inspire security and tranquility in the hearts of citizens, especially in West Darfur, in the wake of the tribal conflict now raging; and in addition to the reconciliation agreements that have already been reached, which include the following:

1. The reconciliation agreement concluded on Saturday, 18 June 2022 between the Rizeigat and Misseriya Arab tribal branches;
2. The cessation-of-hostilities agreement concluded on Saturday, 25 June 2022 between the Arab tribes and the Masalit;
3. The reconciliation agreement concluded on Saturday, 25 July 2022 between the Arab tribes and the Erenga tribe in the Sirba locality;

Therefore, on Friday, 1 July 2022, Awra and Shali branches of Gimir and the Tama tribe in Dar Masalit do agree to a comprehensive reconciliation agreement to put an end to the bloodshed in accordance with the following conditions:

1. Disputes over farms between two parties will be reviewed, and the courts will issue rulings in accordance with the relevant principles, regulations and laws in force.
2. A joint military unit will be relied on in the event of any incident that violates social peace or and incidents of theft. A joint mechanism will be established among them.
3. Markets, water sources, and public health and service facilities will be opened for the mutual benefit of both parties immediately upon signature of the reconciliation agreement between the two parties with no time restriction. Awareness will be disseminated of a culture of peace and community coexistence, with a view to overcoming tragedy and hatred.
4. Looting and plunder will be combated. Action will be taken to eliminate crime or obstruction of farmers and herders. Fleeing criminals will not be protected.
5. There will be a joint mechanism made up of various regional social forces represented on a council to consider various matters, problems, crises and clashes. Their decision will be applicable to all.
6. The Government will be the guarantor of decisions, pacts and instruments, in accordance with the rule of law and imposition of the authority of the State.
7. Competitive conflict with political dimensions that affect the cohesion of the social fabric will be avoided.
8. A joint military force will be set up to impose the authority of the State and the rule of law and ensure that the reconciliation between the two parties is sustainable.

[Translator's note: Page repeated at this point in the pdf]

9. Compensation and reparation for the damage caused to the two parties shall be made in accordance with customs, practices and precedents. That will be done by the Vice President of the Sovereignty Council and Commander of the Rapid Support Forces.

*We ask God for success, recompense and succor*

**Representatives of the two parties signing the reconciliation agreement:**

No.	<i>Representatives of the Tama tribe</i>	<i>Signature</i>	<i>Representatives of the Gimir affiliates Awra and Shali</i>	<i>Signature</i>
1	<i>Amir Ja'far Isma'il Muhammad Ahmad</i>		<i>Sultan Yahya Bulad Idris</i>	
2	<i>Omda Abkar Harun Ahmad</i>		<i>Nazir Kamal Ahmad Mustafa</i>	
3	<i>Omda Nuruldin Ishaq Abdullah</i>		<i>Fursha Zakariya Abdulbanat Muhammad</i>	
4	<i>Omda Yahya Hasan Abkar</i>		<i>Magdum Khalil Rakib Ahmad Baydah</i>	
5	<i>Omda Musa Yahya Idris</i>		<i>Ustadh Kamal Zakariya Abdulbanat Muhammad</i>	
6	<i>Omda Bilal Ibrahim Harun</i>		<i>Amir Fadl al-Dawm Ahmad</i>	
7	<i>Omda Ahmad Ya'qub Jum'ah</i>		<i>Omda Ishaq Da'ud al-Dawmah</i>	
8	<i>Omda Ibrahim Siddiq Muhammad</i>		<i>Omda Musa Ibrahim Muhammad Adam</i>	

No.	Representatives of the Tama tribe	Signature	Representatives of the Gimir affiliates Awra and Shali	Signature
9	Omda Sunbuk Ya'qub Ibrahim		Omda Muhammad Ishaq Muhammadayn	
10	Aqid Adam al-Nur Ya'qub Dahab		Aqid Adam Ishaq Muhammadayn	
11	Bashmuhandis Abdullah Muhammad Abdullah		Shaykh Dawm Abdullah Abdulrahim	
12	Ustadh Mahjub al-Nur Adam		Ustadh Ya'qub Ishaq Ibrahim	

1. Chair of the Peace and Reconciliation Committee: Colonel Musa Hamid Ambello [*Signature*]
2. Supervisor of the Peace and Reconciliation Committee: Brigadier General Idris Hasan Ibrahim [*Signature*]
3. Supervisor of the reconciliation agreement: General Khamis Abdullah Abkar, Governor of West Darfur State [*Signature*]

*Witnesses*

1. [*Illegible*]
2. [*Illegible*]

Sponsor and guarantor of the reconciliation agreement: Vice President of the Sovereignty Council and Commander of the Rapid Support Forces

Lieutenant General Mohamed Hamdan Dagalo [*Signature*]

Date:.....

## **Annex 8 – Areas occupied by “new settlers” (Sudanese or non-Sudanese), as presented by the IDPs in Kalma and Otash IDP camps**

At the meetings with the Panel the IDPs in Kalma and Otash IDP camps presented various lists of their areas of origin, which were, according to them, occupied by “new settlers”, including Sudanese and foreign population, and sometimes sold by traditional administrators without consent of the IDPs. Below are examples of the cases where the reconciliation work (including the census) may need to be done before the return of the IDPs to the areas they see as their hawakeer.

“Adwa Administrative Unit, 23 villages that have been sold out by the Janjaweed and militias. The person who sold the land was Nazir Musa Abul Gasim, the head of Borgo tribe [...]

Kreiki/Nitaga locality. The village of new settlers under the leadership of Omda Ali Hamed from an Arab tribe (Halbawi) was established after the real owners of the village were expelled”.







## Annex 11 – Weapons observed by the Panel in Darfur

During the panel's two mission to Darfur in 2022 limited observations were made of weapons in possession of military groups in Sudan. Locations included El Fasher, El Geneina, Tawila and Seleia. Similar type of weapons observed by the panel are produced by the Sudan Military Industry Corporation (MIC), except for 12.8 108 mm DShK.

Weapons used by the signatory armed movements in Darfur that could be identified and verified included:

- Sub-Machine gun: 7.62 x 39 mm. Automatic for infantry and special units (AK47 variants)
- Sub-Machine gun: 9 x 19 mm Automatic individual weapon
- Mokhtar multi-purpose machine gun, Type 80: 7.62 x 54 mm.
- Khawad 12.7 mm anti-aircraft machine Gun Type 85: 12.7 x 108 mm.
- 60.75 mm Mortar shell used with Nimir 60 mm
- 82 mm Mortar shell used with 82 mm mortar launcher
- 120 mm Mortar for use with Ahmed 120 mm mortar launcher
- 40 mm Anti-Tank Grenade MBY04 used in RPGG7 Rocket launcher
- 12.8 x108 mm DShK belt-fed machine gun from unknown origin
- Unidentified RPGG Rocket launchers
- 12.8 x108 mm DShK belt-fed machine gun from unknown origin

The following weapons, ammunition and military vehicles were observed in Darfur in use by both the SAF and the RSF:

- Sub-Machine gun: 7.62 x 39 mm. Automatic for infantry and special units (AK47 variants)
- Sub-Machine gun: 9 x 19 mm Automatic individual weapon
- Terab: Automatic sub-machine gun: 5.56 x 45 mm. Terab is weapon of choice used by RSF in Darfur.
- Mokhtar multi-purpose machine gun, Type 80: 7.62 x 54 mm. Infantry automatic rifle and used for anti-aircraft fire.
- Khawad 12.7 mm anti-aircraft machine Gun Type 85: 12.7 x 108 mm. This weapon is very popular among the SAF and RSF and mounted on most technical Toyota Land Cruiser vehicles used by the SAF and RSF in Darfur.
- Grenade Launcher: 35 mm automatic grenade launcher based on Chinese QLZ-87 made by MIC Sudan.
- 60 mm Mortar
- 80 mm Mortar
- 120 mm Mortar
- Light Anti-tank Rocket Launcher: BRY01
- Armoured Infantry Fighting Vehicle (AIFV): AV6x6 SH1
- Reconnaissance Vehicle DBA01
- Reconnaissance Vehicle BRDM-SH
- 60.75 mm Mortar shell used with Nimir 60 mm
- 82 mm Mortar shell used with 82 mm mortar launcher
- 120 mm Mortar for use with Ahmed 120 mm mortar launcher
- 40 mm Anti-Tank Grenade MBY04 used in RPGG7 Rocket launcher
- Land Surveillance Truck
- 7.62 mm Semi-Automatic Sniper Rifle ADY02 Model 85
- Armoured Personnel Carrier BTR
- Armoured Personnel Carrier APC04
- Armoured Personnel Carrier V4x4-SH2
- PG-7 AT/incendiary MBY04-1 for use in RPG-7 rocket launcher
- 12.8 x108 mm DShK belt-fed machine gun from unknown origin
- BTR 8x8 vehicles (Only RSF observed)

### Joint Sudan/Chad Border Force

Weapons used by the force and observed by the Panel included:

- Sub-Machine gun: 7.62 x 39 mm. Automatic for infantry and special units (AK47 variants)
- Sub-Machine gun: 9 x 19 mm Automatic individual weapon
- Mokhtar multi-purpose machine gun, Type 80: 7.62 x 54 mm. I
- Khawad 12.7 mm anti-aircraft machine Gun Type 85: 12.7 x 108 mm.
- 60.75 mm Mortar shell used with Nimir 60 mm
- 82 mm Mortar shell used with 82 mm mortar launcher
- 120 mm Mortar for use with Ahmed 120 mm mortar launcher
- 40 mm Anti-Tank Grenade MBY04 used in RPGG7 Rocket launcher
- 12.8 x108 mm DShK belt-fed machine gun from unknown origin

## **Annex 12 – United Nations Arms Trade Treaty (ATT) implementation Status**

The object of the ATT is to establish the highest possible common international standards for regulating or improving the regulation of the international trade in conventional arms and to prevent and eradicate the illicit trade in conventional arms. The ATT aims at contributing to international and regional peace, security and stability and reducing human suffering. It also promotes cooperation, transparency, and responsible action by States Parties in the international trade in conventional arms. The ATT Secretariat engaged Sudan to build its capacity and work towards Sudan's ratification of the ATT. The ATT would provide Sudan and Darfur ratification of established global standards for the international trade in conventional weapons and establish international trust and transparency measures in managing the flow and transfer of weapons to Darfur

The National Sudan Disarmament Demobilization and Reintegration Commission (SDDRC) informed the panel that due to political developments the process to consider Sudan's decision to sign and ratify the Arms Trade Treaty (ATT) was temporarily slowed down due to funding limitations.

Interlocutors informed the Panel that the hold that was put on funding in October 2021 to support the Sudan Government to accede towards signing and ratification the Arms Trade Treaty (ATT) was lifted. It is expected that a High-Level workshop would be held in January 2023 in Khartoum funded by the ATT Voluntary Trust Fund (VTF) in support of the project called the "*Support awareness creation towards accession to the ATT by the Republic of Sudan*". The aim of this workshop would be to engage with all relevant actors in the Sudan